أوبك لا تريد أن يصل النفط الى 100 دولار .. والسعودية تفضل بين 70 و80 دولاراً 4

أسباب أزمة الغذاء العالمية وسبل مواجهتها 10

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1988) السنة الثامنة -الثلاثاء (14) كانون الاول 2010

ما طبيعة البرنامج الاقتصادي الحكومي المرتقب؟

الاقتصادي | العدد (1988) السنة الثامنة -الثلاثاء (14) كانون الاول 2010

مستثمرون: معوقات إدارية وضريبية ومصرفية تعوق المستثمرين عن تنفيذ المشاريع

بغداد/ علي الكاتب

يشكو مستثمرون من تزايد العقبات الإدارية والمصرفية والضريبية التي في طريقهم، ما يعيق تقدم عملهم وتواصل عقد إتفاقات عمل مع الدولة في مجال الاستثمار لعموم القطاعات.

واكد عدد من المستثمرين انها في الغالب تتعلق بغياب الارضية والبيئة القانونية المناسبة لتنشيط العمل الاستثماري الذي يتطلب تقديم التسهيلات الحقيقية بما يناسب العمل وخطط تنفيذه من دون اللجوء الى مراجعة الدوائر والمؤسسات الحكومية في عملية روتينية معقدة تستنزف جهد المقاولين والمستثمرين وتحبط معنويات الراغبين في الاستثمار.

مدير شركة العتبة للمقاولات الهندسية حسن الاسدي قال: من يمعن النظر في فقرات وبنود قانون الاستثمار يجد هناك ملاحظات ومآخذ عدة في القانون المذكور تتطلب اعادة النظر فيها، خاصة في قضية توفير وتمليك الاراضي والتسهيلات الضريبية، وهنا يجب التأكيد على ضرورة معالجة العقبات الادارية والفساد المستشري والروتين وغياب الرؤية المنهجية في عموم دوائر الدولة.

احمد نزار الخبير الاقتصادي لمجموعة الزمردة للوكالات التجارية المحدودة قال ان هناك عقبات وتعقيدات تقف حائلاً حقيقياً بوجه تواصل ونجاح عمل المستثمرين، وهي بلا شك تعود الى اسباب منها حداثة الاستثمار في العراق، وبطء التحرّك في مجال تثقيف وارشاد عموم العاملين في دوائر لها علاقة بالمستثمر، مع عدم فهم وادراك أهمية العملية الاستثمارية حتى لدى مسؤولين حكوميين كبار بوضع بنود وتفاصيل تعجيزية تساعد على هروب المستثمرين.

واضاف ان الاستقرار السياسي عامل مهم ايضاً لان العراق الان لا يزال يعاني تدهوراً واضحاً في هذا المفصل بين الحين والحين، كما لا ننسى ان البيئة الاستثمارية كقانون واضح وتطبيقات عملية شفافة لاتزال ليست بمستوى الطموح، بل تكاد تكون هي المعرقل الاول في نشاط وعمل المستثمرين،ونحن في هيئة الاستثمار سعينا الى تذليل اكثر العقبات في ما يتعلق بصلاحياتنا لادراة دفة العمل التنسيقي مع المستثمرين من خلال التزويد بكتب التسهيلات لاغلب الدوائر ذات العلاقة واستحصال الموافقات الاصولية لهم في مجال المعاملات المصرفية ومحاولة توفير الحماية الامنية المطلوبة لمشاريعهم،فضلا عن تامين اتصالهم المباشر بالسادة المسؤولين الكبار في جميع وزارات ودوائر الدولة ومؤسساتها لتذليل العقبات والمعوقات التي تحول من دون انجاز اعمالهم على وفق ما يخططون له.

وتابع: انه بالرغم من ذلك كله فان الفترة الاخيرة شهدت البدء بعقد مجموعة إتفاقيات وعقود استثمارية في مجالات متعددة منها في قطاع الصحة والاسكان والسياحة والرياضة وغيرها، وبمبالغ كبيرة مع مستثمرين محليين وعرب واجانب، ومع شركات عالمية عملاقة تجد هيئة الإستثمار ان وجودها سيشجع رجال الاعمال واصحاب الشركات على القدوم الى العراق والتنافس من اجل الحصول على فرصة عمل.

واشار الى ان المستثمرين والشركات الاستثمارية يأملون في مواصلة الحكومة الجديدة وضع قضية الاستثمار وكسب الشركات ورؤوس الأموال في مقدمة أعمالها من اجل السعي العلمي المنظم لتذليل الصعوبات وتمهيد الدرب لحراك حكومي مؤسساتي امني بمشاركة العمل الدبلوماسي لتشجيع الطاقات الاستثمارية لجلب العمل الى العراق وفق مشاركات محسوبة ومدروسة.

كما على الجهات الحكومية المعنية بالشأن الاستثماري أن تعمل جاهدة لتذليل العقبات التي تقف عائقاً امام الشركات الاستثمارية والمستثمرين في العراق، ومنها مشكلة تخصيص الأراضي لمشاريع الاستثمار، خاصة في موضوع استحصال الأراضي التي تقام عليها تلك المشاريع، وذلك لاننا إذا أردنا أن ننمي المشاريع الاستثمارية وننهض بها يجب علينا أن نهيئ الأرضية المطلوبة لاستقطاب المستثمرين الأجانب والمحليين لاسيما الموجودين منهم خارج العراق، وهذا الامر مرهون بعدد من الاجراءات ومنها عقد المؤتمرات التي يتم من خلالها استقطاب تلك الشركات الاستثمارية لمشاريع في عدد من القطاعات الحيوية في العراق ومنها الزراعي والصناعي والسياحي والخدمي وغيرها.

وزارة التخطيط تعقد مؤتمر دور الوحدات التخطيطية في عملية التنمية

بغداد/ المدى الاقتصادي

عقدت وزارة التخطيط وبالتعاون مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية مؤتمر تعزيز دور الوحدات التخطيطية في عملية التنمية الوطنية في العراق.

وقال وزير التخطيط علي بابان خلال كلمة له بحسب بيان للوزارة تسلمت (المدى الاقتصادي) نسخة منه: ان هذا المؤتمر سيكرس لدراسة دور وحدات التخطيط في الاقاليم ووضع تصور شامل للنهوض بهذه الوحدات في مدينة البصرة عاصمة العراق الاقتصادية وركيزه نهوضه القادم.

واضاف بابان: ان العراق يقف على اعتاب مرحلة جديدة في مسيرة بناء دولته وازدهار اقتصاده، وفي هذه المرحلة يخوض بلدنا تجربة رائدة ستشكل فصلا مستحدثا في تاريخ الدولة العراقية وفيها ستنهض الحكومات المحلية بمسؤوليات واسعة وتضاف لها العديد من المهام التي لم يسبق ان مارستها، وهذا سيقود بالتأكيد الى إعادة هيكلة الدولة ويضع السلطات المحلية امام اختبار جدي حيث سيتوقف على نجاحها او فشلها.

وتابع بابان: انه يجب ان نضع بعض الاعتبارات العامة ونحن على مرحلة جديدة من الحكم المحلي سوف تتوج بتشريع قانون الموارد المالية في وقت قريب والذي سيشكل أساساً وقاعدة للحكم المحلي ويمنحة بعدا عمليا وقانونيا يمكن اعتباره نقلة نوعية حقيقية لهذه التجربة، مشيراً الى ان اهم هذه الاعتبارات لاينبغي النظر الى صلاحيات الحكومة المركزية والحكومات المحلية وكأنها في موضع تناقض او تنازع، والحقيقة هي ان احدهما يكمل الآخر.

وأوضح ان المطلوب هو ان توضع هذه الصلاحيات في إطار التناغم والتكامل والشمول، والمطلوب فض الاشتباك ومنع التداخل بين ماتقوم به الحكومات المحلية والمركزية وان يكون الفصل واضحا ودقيقا وتفصيليا وان تكون (التجربة وطبيعة المهام) المعيارين اللذين بموجبهما يتم الاختيار، مشيرا الى ان تجربة الحكم المحلي في العراق كأي تجربة حية بحاجة الى التقييم المستمر والترشيد المتواصل لتعديل بعض تفاصيلها واجراء التحسينات عليها كلما دعت الحاجة، والحكومات المحلية مطالبة بالارتقاء بقدرتها والنهوض بإمكاناتها بصورة مستمرة ومتصاعدة لكي تكون اهلاً لتسلم المزيد من الصلاحيات والتخصيصات حتى لاتتعرض التجربة للانتكاس.

ودعا الحكومة المركزية لتقديم كل العون الفني والتدريب اللازم لتعزيز قدرات المحافظات، وان وزارة الخطيط تضع كل خبراتها المتراكمة وقدراتها الفنية في خدمة المحافظات العراقية ولهم ان يطلبوا بلا تردد اي نوع من الدعم يريدونه ونستطيع تقديمه لهم.

ولفت الى ان التخطيط على المستوى المحلي لا يمكن له ان ينعزل عن المنظور الشامل للتنمية في عموم العراق ومثل هذا الفصل متعذر عمليا ومنطقيا، فضلا عن انه لايخدم التنمية في المحافظات، وهذا تأكيد على ترابط التنمية وضرورة مراعاة الاولويات الوطنية، فالازدهار المحلي لا يمكن له ان يتحقق إلّا في ظل ازدهار وطني يعم العراق من شماله الى جنوبة.

الى ذلك قال محافظ البصرة شلتاغ عبود: إن دور وزارة التخطيط يكمن باستشراف إمكانات العراق وتوظيفها أحسن توظيف ورسم الغايات وتحديد الوسائل لتنفيذ هذه الغايات.

واضاف عبود: ان اهمية المؤتمر تأتي من حيث تسليط الاضواء على دور الوحدات التخطيطية في المحافظات وهو دور كبير، وان هذه الوحدات تساهم في عمل الحكومات المحلية وفي إعداد الخطط السنوية والخمسية وتساهم في تدقيق الكشوفات والتصاميم اضافة الى إعداد الدراسات للجدوى الاقتصادية، مشيراً الى ان النظام العام في الدولة العراقية هو نظام يحتاج الى تغيير.

وتابع: إنه لا توجد دولة في العالم مجلس نوابها يجتمع في الشهر الرابع ويحدد الميزانية وفي الشهر السادس تأتي الميزانية وفي السابع ترسل الى وزارة التخطيط وتصادق وزارة التخطيط ثم يمر الى وزارة المالية ثم الذي تسمعون عنه فإن الدولار وصلنا في الشهر الحادي عشر فأي محافظ في العالم يستطيع ان ينجز مشاريع أياً كان حجمها في شهر او شهرين؟!

مراقبون: معلبات ومنتجات غذائية تلاقي رواجاً كبيراً في السوق المحلية برغم عدم صلاحيتها للاستهلاك

بغداد/ علي الكاتب

تعد صناعة الاغذية من اهم الصناعات التي تسهم في انتعاش الحالة المعيشية والاقتصادية لاي بلد من بلدان العالم، الا ان البعض من ضعاف النفوس من المنتجين غالبا مايقومون بابتكار الوسائل التي من شأنها تحقيق المكاسب المادية والنفعية لهم من دون مراعاة الجانب الانساني في تقديم السلعة الجيدة للمواطن او المستهلك، الامر الذي يدعو الى ضرورة تطوير الرقابة على الاغذية والصناعات الغذائية من خلال وجود هيئة أو جهاز رقابي مختص وعلى مستوى اداري كبير يمارس عمله بجدية في تلك المهام يضم المختصين في التفتيش والرقابة والاطباء والمختصين في علوم الاغذية.

الدكتور صفاء الابراهيمي قال ان عشرات الانواع والعلامات التجارية من المعلبات ومنتجات الاغذية الجاهزة تغزو الاسواق والارصفة في عموم المناطق التجارية والسكنية،وغالبيتها غير صالحة للاستهلاك البشري مما يعد مؤشرا على ضعف الثقافة الصحية والاستهلاكية لدى المواطن او المستهلك العراقي بصلاحية استعمال مثل تلك المنتجات وخطورتها على الصحة العامة،والتي تزداد مع ما تلاقيه تلك المعلبات والمنتوجات الغذائية الاخرى من الاقبال الكبير خاصة من قبل محدودي الدخل الذين يقصدون هذه الاسواق للتبضع من هذه المنتوجات نظراً لرخص ثمنها اذ لايتجاوز سعر علبة اللحم البقري ولحم الدجاج ١٥٠٠ دينار، الى جانب بقاء تلك المواد الغذائية معروضة تحت اشعة الشمس ولساعات طويلة مما يعرضها للتلف السريع.

واضاف في ظل غياب الرقابة على هذه الاغذية والمعلبات المعدة للاستهلاك البشري التي يتم تداولها في السوق المحلي فان صحة الاف المواطنين وخاصة محدودي الدخل معرضة للخطر، لذا فان وضع الرقابة على الاغذية في البلاد بحاجة الى اعادة نظر لمساسه المباشر بصحة الناس وسلامتهم، كما ان ضعف الرقابة على الاغذية في تلك الاسواق أسهم كثيراً في ازدهار ورواج بيع المعلبات والاغذية الجاهزة، حيث ان وجود جهة مختصة بمراقبة الاغذية شيء مهم لان المطلوب حاليا تشديد الرقابة على الاسواق التي تتعامل مع هذا النوع من الاغذية، وتكثيف العقوبات على المخالفين،اذ ان بعض الجنابر والاسواق الصغيرة تعرض اغذية ومعلبات مجهولة المصدر لايعرف المستهلك نوع اللحوم المستخدمة في داخلها.

وتابع ان تأهيل الملاكات البشرية من مفتشي الاغذية وغيرهم ليكونوا على اطلاع دائم ومتجدد بكل المستجدات التي تدخل على صناعة الاغذية في العالم، حيث ان السوق المحلية سوق مستورد للاغذية بالدرجة الاولى وهناك آلاف الأنواع الجديدة التي تدخل عليه كل يوم وهي انواع لم تكن معروفة من قبل وذلك نتيجة لاتساع السوق المحلية وانفتاحها امام مئات من السلع والبضائع المستوردة خلال السنوات القليلة الماضية.

فيما قال محمد الشروفي مسؤول العلاقات العامة في جمعية حماية المستهلك العراقي احدى منظمات المجتمع المدني ان وجود اكثر من جهة رسمية وغير رسمية معنية بالاشراف على الاغذية ومراقبتها امر في غاية الاهمية ليكون بامكان المواطن اللجوء اليها عند ملاحظته وجود سلع ومواد منتهية الصلاحية او فاسدة في الاسواق المحلية،والابلاغ عن تلك الحالات للجهات الرقابية والصحية المسؤولة عن سلامة الغذاء، اضافة الى وجود فرق التفتيش التي تقوم بعملها في الاسواق،والقيام بحملات تفتيشية بشكل شبه يومي ومفاجئ ضمانا لصحة المواطنين وتشديد العقوبات على المخالفين ونشرها في وسائل الاعلام المختلفة.

واضاف ان هذه الاجراءات لاتزال غائبة ولم نعد نرى فرق التفتيش والرقابة تجوب الاسواق والمناطق التجارية في هذه الايام وتمارس عملها الرقابي ومحاسبة المقصرين والمخالفين،وفي ذلك مؤشرات لتراجعها وتقاعسها عن العمل في متابعة الاسواق التي تغزوها المعلبات والاغذية الجاهزة وغالبيتها من السلع والبضائع المنتهية الصلاحية، فضلا عن ان بعض التجار يقومون بعدد من المخالفات الصحية والتجارية، حيث يتم تغيير تاريخ الصلاحية والتلاعب به واعادة بيعها للمستهلكين.

واشار الى ان عدم الكشف عن هؤلاء المخالفين وضبطهم واحالتهم الى القضاء لاتخاذ الاجراءات الرادعة بحقهم والتي تتمثل في العقوبة والسجن،وهو دور تلعب فيه اجهزة الرقابة دورا مهما كونه يتعلق بصحة الانسان وحياته،مما يحمل دلالات على اهمية وجود تكاتف من قبل جميع الجهات للتعاون والتنسيق في ما بينها للحفاظ على صحة المستهلك العراقي،وان يكون العقاب شديدا على المخالفين للشروط والقواعد الصحية المتعلقة بسلامة الاغذية،فضلا عن توفير المختبرات والاجهزة التي تكشف أي عيوب في الاغذية من ناحية المواصفات او المكونات الصناعية،خاصة ان بعض بلدان العالم تقوم بالحجز على بضائع الاغذية على الحدود حتى تتأكد من صلاحيتها للاستخدام البشري،وتأخذ تعهدا على المستورد بأن المواد مطابقة للمواصفات وصالحة للاستعمال،واهمية وجود اجهزة رقابية موحدة تقوم بمهام الرقابة على الاغذية، لاسيما وان هناك نوعين من الاغذية والبضائع والسلع المختلفة الضارة بصحة المواطن وهي حقيقة اشارت اليها الكثير من التقارير الصادرة من الجهات المختصة لتلك السلع التي دخلت البلاد في الاونة الاخيرة والتي تكون غالبا مهجنة أوتحتوي على الكثير من المواد المسرطنة.

وقال الشروفي ان من جملة الاعدادات التي من المهم توفرها للقيام بالاجراء الرقابي المستمر وتحقيق النجاح في مهامه هي توفير المختبرات المتطورة كما هو الحال في معظم دول العالم وهي التي من شأنها توفير الضمانات المطلوبة لسلامة الغذاء المتداول والمباع في السوق،والذي اصبح في هذه الايام ضرورة ملحة لسلامة وصحة المواطنين،لاسيما مع التطور العلمي والمعلوماتي الكبير في العالم والذي يجب ان يواكبه تطور في التحليل والتشخيص المختبري للامراض والاوبئة المنتشرة لضمان صحة المستهلك اينما وجد، كما ان وجود جهاز رقابي رصين ومتخصص يشرف على فحص الاغذية والمنتجات الغذائية قبل دخولها عبر المنافذ الحدودية،مما يجعل المستورد ومصدر الاغذية يضعان نصب أعينها الالتزام والتقيد بالمواصفات والمقاييس المعتمدة في العراق،واعمام المعلومة الموثقة عن البلاد وامكانياتها المتطورة وامتلاكها للاجهزة الرقابية المتطورة المستخدمة في بقية دول العالم المتطورة في الوقت الحاضر.

الاقتصادي | العدد (1988) السنة الثامنة - الثلاثاء (14) كانون الاول 2010

أوبك لا تريد أن يصل النفط الى 100 دولار .. والسعودية تفضل بين 70 و80 دولاراً

كيتو/ وكالات

قال عبد الله البدري الأمين العام لمنظمة أوبك: ان المنظمة لا تريد لأسعار النفط أن ترتفع الى ١٠٠ دولار للبرميل لكنها لا تستطيع اتخاذ إجراء اذا ارتفعت الأسعار بينما العوامل الأساسية متوازنة.

وأضاف البدري خلال مؤتمر صحفي للمنظمة "اذا كانت هناك مشكلة في العوامل الأساسية فاننا سنهتم لكن اذا كانت العوامل الأساسية على ما يرام ويوجد نفط كاف في السوق ثم قفزت الأسعار الى ١٤٧ دولارا كما حدث في ٢٠٠٨ فانها ليست مشكلتنا. انها مشكلة مضاربة.

"النفط وفير في السوق ولا يوجد نقص."

وأفاد بيان للمنظمة أن أوبك ستعقد اجتماعها التالي في الثاني من حزيران وليس في الأول منه كما قال وزير نفط الإكوادور ولسون باستور في وقت سابق.

وقال البدري عندما سئل ان كانت المنظمة ستعقد اجتماعا استثنائيا قبل حزيران "أوبك مستعدة دائما للاجتماع اذا اختل التوازن في السوق."

وعلى صعيد ذي صلة قالت السعودية انها مازالت تفضل نطاقا لسعر النفط بين ٧٠ و٨٠ دولاراً لتعيد بذلك التأكيد على سياستها المعلنة منذ عامين، الامر الذي سيطمئن الدول المستهلكة التي تخشى من أن الرياض قد تسمح لأسعار النفط بالخروج عن السيطرة مما قد يقوض التعافي الاقتصادي العالمي.

وقال وزير النفط السعودي علي النعيمي للصحفيين في كيتو ان "٧٠-٨٠ دولارا سعر جيد."

وفي غضون ذلك اتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) كما كان متوقعا على إبقاء قيود الإنتاج دون تغيير رغم صعود أسعار الخام في الآونة الأخيرة الى ٩٠ دولارا للبرميل.

وقال ادوارد مورس العضو المنتدب لدى كريدي سويس في نيويورك "حقيقة أن النعيمي يواصل ترديد ٧٠-٨٠ دولارا للبرميل تجعله تصريحا ذا مغزى."

وبما أن اجتماع أوبك القادم لن يكون قبل الثاني من يونيو حزيران فان الأسواق ستختبر الان عزم السعودية في إبقاء الأسعار دون ٨٠ دولارا.

ومن المرجح أن تواجه السعودية - عضو أوبك الأكثر نفوذا - معارضة لأي تغيير في السياسة من أعضاء آخرين يرون أن الطلب ليس قويا بما يكفي لتبرير ضخ مزيد من النفط وأن اللوم يقع على المضاربين في دفع الأسعار للصعود.

ودعت فنزويلا وهي من المتشددين بشأن الأسعار الى سعر ١٠٠ دولار لبرميل النفط وقالت ان على أوبك ألا ترفع الإنتاج ثانية حتى نهاية ٢٠١١.

وقال وزير النفط الفنزويلي رفاييل راميريز "نعتقد أنه ينبغي أن تعوض السوق ارتفاع تكاليف الإنتاج. ١٠٠ دولار يبدو سعرا مناسبا."

وقال وزير النفط الإيراني مسعود مير كاظمي ان الطلب العالمي على النفط "ليس جيدا" وان "الأسعار الاسمية جيدة لكن الأسعار الحقيقية ليست كذلك."

وقد تجد الرياض أن أفضل طريقة لوقف ارتفاع الأسعار هي زيادة الإمدادات الى المشترين عبر مبيعاتها الشهرية لا عن طريق سياسة أوبك.

وقال مورس "عندما تقول فنزويلا ان ١٠٠ دولار سعر مناسب وتقول إيران ان الطلب ضعيف حتى وهو يصعد الى عنان السماء أعتقد أنهم (السعوديون) اذا كانوا لا يريدون مواجهة فانهم سيزودون السوق بالمزيد رويدا رويدا".

وكانت أوبك قد اتفقت على أكبر قيود معروض تفرضها على الإطلاق في نهاية ٢٠٠٨ بعدما انهار السعر من ١٤٧ دولارا الى أقل من ٣٤ دولارا بسبب تراجع الطلب على الوقود من جراء الركود. وهي لم تغير سياستها منذ ذلك الحين.

ويقول وزراء نفط كثيرون في أوبك ان الإمدادات كافية وانهم لن يرفعوها الا لتلبية طلب إضافي.

وقال شكري غانم رئيس المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا "اذا حدث نقص في السوق أو اذا شعرنا بأن هناك نقصا في السوق فسوف نقوم بالتأكيد بزيادة الإنتاج لكن الامر لا يتوقف على السعر."

وقال عبد الله البدري الأمين العام لمنظمة أوبك "اذا ارتفعت الأسعار بسبب المضاربة فلا شيء بيدنا حيال ذلك. "عندما تذهب لشراء النفط ولا تجده عندئذ تتدخل أوبك وتحل المشكلة."

وتبلغ مخزون الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مستوى مرتفعا يغطي ٦٠ يوما من الطلب الأجل.

لكن وكالة الطاقة الدولية التي تقدم المشورة في مجال الطاقة الى الدول المستهلكة قالت يوم الجمعة ان الطلب العالمي يرتفع أسرع من المتوقع مدعوما بموجة مبكرة من الطقس البارد.

ويتسبب الطلب الإضافي في تضخم منحنى سعر العقود الآجلة للنفط وتقليص نسبة الخصم للتسليم الحاضر مما ينال من حافز تخزين النفط لدى التجار وهو ما يعني أن المخزونات ستبدأ على الأرجح بالتراجع.

في غضون ذلك قالت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ان وزير النفط الإيراني مسعود مير كاظمي سيتولى الرئاسة الدورية لاوبك من وزير النفط الاكوادوري ولسون باستور من أول يناير كانون الثاني. وسيكون مير كاظمي مسؤولا عن الدعوة الى عقد اجتماع طارئ للمنظمة اذا تطلب الامر ذلك قبل اجتماعها القادم المقرر في الثاني من يونيو / حزيران.

اوباما يستضيف قمة للرؤساء التنفيذيين بهدف التواصل مع الشركات

واشنطن (رويترز)

يستضيف الرئيس الأمريكي باراك اوباما قمة للرؤساء التنفيذيين للشركات غداً الأربعاء مع تعزيز إدارته الجهود لإصلاح العلاقات مع الشركات الكبرى لكسب دعمها لسياساته الاقتصادية.

وقد يساعد الاجتماع مع ٢٠ من كبار رجال الاعمال في إعطاء زخم للتوصل لحل وسط بشأن برنامج الضرائب الذي يعمل على إعداده مع الجمهوريين فيما يلقى معارضة من داخل صفوف حزبه الديمقراطي.

ومن الشركات التي ينتظر ان تمثل في الاجتماع جوجل وسيسكو سيستمز وانترناشيونال بيزنس وانترناشيونال بيزنس ماشينز وامريكان اكسبريس وداو كيمكال وبيبسيكو.

ومنذ هزيمة حزبه الديمقراطي الساحقة في انتخابات الكونجرس في الشهر الماضي حاول اوباما إصلاح علاقاته المتوترة مع قطاع الاعمال نتيجة قلق الشركات بشأن إصلاح نظام الرعاية الصحية والإصلاحات التنظيمية والعجز الكبير في الميزانية في الولايات المتحدة.

ويعتقد البيت الأبيض ان مد غصن الزيتون للشركات سيساعد الاقتصاد من خلال تعزيز الثقة وتشجيع الشركات على استثمار سيولة تقدر بنحو تريليوني دولار تجنبها هذه الشركات.

وقالت جين بساكي المتحدثة باسم البيت الأبيض "ليست المنافسة بين الديمقراطيين والجمهوريين اكبر تحد نواجهه عندما نسعى للتقدم بل ان نضمن اعداد الجيل القادم للمنافسة عالميا."

وتابعت "جلسة العمل فرصة للرئيس لمواصلة بناء علاقات قوية مع قطاع الاعمال من اجل بلوغ ذلك الهدف."

ويعقد المؤتمر في بلير هاوس المتاخم للبيت الابيض.

وقال مسؤول بإدارة اوباما ان جدول اعمال القمة يشمل التجارة الدولية إضافة الى "اخذ موقف جاد تجاه العجز متوسط وطويل الأجل في الميزانية الاتحادية وإصلاح الضرائب وتوجه متوازن للإجراءات التنظيمية التي تدعم ولا تقوض النمو الاقتصادي.

ويؤيد قطاع الاعمال الاتفاق الضريبي الذي توصل اليه اوباما مع الجمهوريين في وقت سابق من الأسبوع بمد تخفيضات الضرائب التي طبقت في عهد إدارة الرئيس السابق جورج بوش كما ترحب الشركات باقتراح إعفاء الأجور من الضرائب .

ويشكو الديمقراطيون الليبراليون من تقديم اوباما تنازلات اكثر من اللازم بشان الإعفاءات الضريبية للأغنياء.

في غضون ذلك أصبح الأمريكيون أكثر ثراء في الربع الثالث من العام، إذ أظهرت بيانات لمجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي مؤخراً أن ثروة الأسر الأمريكية زادت بواقع ١,٢ تريليون دولار لتصبح ٥٤,٩ تريليون دولار.

وكانت ثروات الأسر قد تراجعت في الربع الثاني بنحو ١,٥ تريليون دولار، بعد أن قفزت لمدة أربعة أرباع على التوالي، لكن النمو عاد في الربع الثالث بفضل ارتفاع لقيم الأسهم، إذ صعد مؤشر "ستاندرد آند بورز" بنحو ١١ في المائة، بعد هبوطه ١٢ في المئة بالربع الثاني.

وقالت تيريزا تشين، وهو خبيرة اقتصادية في باركليز كابيتال إن البيانات هذه "تظهر أن الأسر واصلت إعادة بناء ميزانياتها على امتداد الربع الثالث، رغم أن الارتفاع كان نظرا لانتعاش قوي في سوق الأسهم."

وأضاف "إذ نتطلع للأمام.. فإننا نتوقع المزيد الارتفاع من زيادة النشاط الاقتصادي الشاملة وتحسن توقعات التوظيف".

وأفادت البيانات أن المستهلكين قد يكونون مستعدين لاستئناف الإنفاق مع تحسن الأوضاع المالية للأسر، غير أن قيمة العقارات التي تملكها الأسر تراجعت للمرة الأولى منذ عدة فصول لتعكس اضطرابا في سوق المساكن الأمريكية.

وتأتي الزيادة التي يعود معظمها إلى أصول مالية مثل حيازات الأسهم والصناديق الاستثمارية بعد انخفاض معدل بواقع ١,٤ تريليون دولار في الربع الثاني.

سباق بناء لرسم العلامة التجارية في مدن الخليج

دبي/ وكالات

تشهد مدن الخليج تبدلات جذرية في نمط العمارة، مع السعي لتصميم أبنية جديدة وأبراج تساعدها على تقديم الصورة التي ترغب بها عن نفسها، وتظهر هذه المحاولات بوضوح في مدن مثل الدوحة وأبو ظبي، اللتان تحاولان استلهام تجربة إمارة دبي التي تمكنت من تحقيق إنجازات على مستوى البناء ساعدتها على تأسيس نفسها كعلامة تجارية فارقة.

وتقول المهندسة المعمارية العالمية، زاهية حديد: "أعتقد أنها لحظة مهمة يرغب فيها الجميع بتقديم ما يبرهن عن تقدمهم ورقيهم، وهذا حصل حتى في الغرب، فقد قامت ألمانيا بخطوات مماثلة بعد الحرب العالمية الثانية حيث جرى بناء ملاعب وقاعات عامة في كل مدينة، وهذا ما يحدث اليوم بالشرق الأوسط."

دبي سبق أن استخدمت العمارة كوسيلة للتعريف بنفسها وتأسيس علامتها التجارية، ويظهر ذلك من خلال أبنية شهيرة مثل برج العرب وبرج خليفة وجزر النخلة الذي كلف ١,٥ مليار دولار واستغرق العمل فيه ست سنوات.

وللقيام بخطوة مماثلة بدأت المدن الخليجية الأخرى بطرح خطط جريئة لإعادة تصميم واجهاتها وتقديم إنجازات هندسية تساعدها على رسم صورة براقة عن نفسها. من جانبه قال اريك توميش، المدير التنفيذي لشركة SOM في دبي أهمية بناء الأبراج: "العامل الأهم في بناء الأبراج التي تتسابق لتكون الأعلى في العالم هو التكنولوجيا التي توفر لنا هذه الفرصة، وبرج خليفة هو بالتأكيد أحد الأبنية التي ترسم هوية دبي وتظهر إصرارها وعزيمتها."

من جهته، قال صائب إيغنر، مؤلف كتاب الفن في الشرق الأوسط لبرنامج "أسواق الشرق الأوسط CNN: كل المدن الكبرى في العالم، سواء أكانت نيويورك أو باريس أو طوكيو لديها هوية ثقافية خاصة، وهذا يفيدها على الجانب الاقتصادي."

ارتفاع التضخم في الصين لأعلى معدل في أكثر من عامين

بكين/ وكالات

ارتفع معدل التضخم في الصين الى أعلى مستوى في ٢٨ شهرا مثيرا تكهنات باحتمال رفع سعر الفائدة الأساسية في البلاد مجددا، وارتفع معدل التضخم، مقاسا بمؤشر أسعار المستهلكين، الى ٥,١ في المئة في نوفمبر/تشرين الثاني في زيادة تفوق توقعات الأسواق، وكانت الصين أعلنت الأسبوع الماضي ارتفاعا جديدا في الصادرات في نوفمبر ما أضاف الى مخاوف زيادة التضخم.

وأدى ارتفاع معدل التضخم سابقا الى اضطرابات في الصين مع اضطرار الأسر الفقيرة لإنفاق نصف دخلها على شراء الطعام، وكانت الحكومة الصينية قد أعلنت انها ستتخذ إجراءات صارمة ضد أي شخص يتلاعب في أسعار الغذاء، واتخذت الصين عددا من الإجراءات لتشديد سياساتها النقدية وزيادة المعروض من السلع الأساسية.

وأعلن البنك المركزي في أكتوبر/تشرين الأول أول زيادة في أسعار الفائدة منذ نحو ثلاث سنوات ويقول المحللون انه ربما يرفع سعر الفائدة مجددا.

ونسبة التضخم عند ٥,١ في المئة هي الاعلى منذ يونيو/حزيران ٢٠٠٨ وتعد ارتفاعا كبيرا عن نسبة التضخم في أكتوبر عند ٤,٤ في المئة.

وكانت الصين قد نفذت خطة تحفيز اقتصادي بضخ ٥٨٦ مليار دولار في الاقتصاد يقول المحللون انها كانت السبب في ارتفاع التضخم.

الى ذلك سجلت حركة الصادرات الصينية ارتفاعا كبيرا فاق التوقعات في شهر نوفمبر / تشرين الثاني المنصرم.

فقد ارتفع حجم الصادرات بنسبة ٣٤,٩ بالمئة في الشهر المذكور مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي، بينما كانت التوقعات قد أشارت الى ارتفاع لا يتجاوز الـ ٢٥ في المئة، وكانت الصادرات الصينية قد سجلت ارتفاعا في شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي بلغ ٢٢,٩ في المئة فقط. وارتفع حجم الصادرات الصينية الى روسيا بنسبة ٧٣ في المئة وجنوب إفريقيا بنسبة ٤٨ في المئة، بينما ارتفع حجمها الى أوروبا بنسبة ٣٣ في المئة والى الولايات المتحدة بنسبة ٢٩,٥ في المئة، ويتهم العديد من السياسيين والاقتصاديين الأمريكيين الصين بخفض سعر عملتها اليوان بشكل متعمد من اجل تشجيع صادراتها على حساب شركائها التجاريين.

كما ارتفع حجم الواردات الى الصين في نوفمبر بنسبة ٣٧,٧ بالمئة مقارنة مع مثيله في العام الماضي. الا ان هذا الارتفاع لم يمنع الفائض التجاري من الارتفاع هو الآخر بنسبة ١٥ في المئة ليستقر على ٢٣ مليار دولار.

ومن المتوقع ان يسجل التضخم في شهر نوفمبر نسبة تبلغ ٥,١ في المئة، وهي أعلى نسبة تسجلها الصين منذ ٢٨ شهرا حسب التقارير. ومن المقرر ان يقوم المصرف المركزي الصيني بنشر أرقام التضخم يوم غد السبت.

وتتجاوز هذه النسبة تلك التي سجلها التضخم في شهر اكتوبر التي بلغت ٤,٤ في المئة، وتسعى الحكومة الصينية الى السيطرة على التضخم بحيث لا يتجاوز الـ ٣ في المئة.

وكان المصرف المركزي الصيني قد رفع أسعار الفائدة وزاد من حجم العملات الاحتياطية التي تحتفظ بها المصارف، وذلك كإجراءات تهدف الى السيطرة على التضخم بينما اتخذت الحكومة الصينية إجراءات استثنائية لمواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وشح بعضها.

على صعيد آخر، أشارت أرقام نشرت يوم الجمعة الى نجاح الحكومة في التعامل مع التضخم الذي يشهده سوق العقارات في الصين.

الاقتصادي | العدد (1988) السنة الثامنة -الثلاثاء (14) كانون الاول 2010

مدير عام هيئة تنظيم الاستثمارات الزراعية

نتجه نحو الاستثمار في المشاريع الزراعية الستراتيجية العملاقة

أجرى الحوار / علي الكاتب

تعد الهيئة العامة لتنظيم الإستثمارات الزراعية احدى تشكيلات وزارة الزراعة.

والهيئة تهدف في عملها الى تحقيق عدد من المهام خاصة ما يتعلق بتنشيط الواقع الاستثماري في القطاع الزراعي بجميع مفرداته من الانتاج النباتي والحيواني. (المدى الاقتصادي) حاورت مدير عام الهيئة وكالة باسل هاشم فاخر حول الواقع الاستثماري الزراعي والعقبات التي تواجه تنشيطه في القطاعات والمحاور الزراعية كافة.

***ما طبيعة الاستثمارات التي تضطلع بها الهيئة؟**

– تهدف الهيئة الى تنظيم انشطة الاستثمارات الزراعية وتوسيع قاعدتها لكي يؤمن تحقيق التنمية الزراعية في العراق بماينسجم مع السياسة الزراعية لتنمية فرص الاستثمار والعمل على خلق مناخ استثماري ملائم من شأنه المساعدة في جذب رؤوس الاموال الوطنية من خلال الترويج للفرص الاستثمارية على وفق قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ ومتابعة المشاريع العائدة للوزارة والتي بيعت للقطاع الخاص والمختلط، ومعالجة المشكلات التي تواجهها من مشاريع الدواجن ومحطات الابقار والبيوت البلاستيكية ومحطات البستنة والمناحل وغيرها، وتقديم المشورة في اقامة المشاريع الاستثمارية الزراعية بشقيها النباتي والحيواني ومنح شهادات التأسيس والانجاز للمشاريع الاستثمارية في مجالات الخزن المبرد والمجمد ومراكز جمع وتبريد الحليب الخام وغيرها، ومتابعة نشاطات الشركات المختلطة وحضور اجتماعات هيئاتها والترويج لاستثمار المشاريع التي كانت عائدة لوزارة الزراعة ودعم المشاريع الاستثمارية المختلفة من خلال التنسيق مع الجهات المختصة وغيرها من النشاطات الاخرى.

– والهيئة وضمن اطار عملها في تنظيم الاستثمار الزراعي من جميع النواحي تهدف الى جعل تلك الاستثمارات على قدر من الاستجابة للسياسة الوطنية الزراعية والستراتيجية الاستثمارية الوطنية، كما ان الهيئة حالها حال بقية الدوائر والمؤسسات الحكومية الاخرى يعتمد عملها على الامكانات المتاحة والمتوفرة وماتقابلها من العقبات والمعوقات التي تعرقل عملها بشكل اساس، ونحن غير مطالبين بان نقوم بالعمل الاستثماري بشكل مباشر بل مهامنا في الاشراف والتوجيه بحيث تكون الاستثمارات الزراعية قادرة على الاستجابة لمتطلبات السياسة الاقتصادية الوطنية الشاملة للدولة، وفي القطاع الزراعي توجد هناك اهداف اساسية في تحقيق ما يسمى بالامن الغذائي والمرتبط بتوفير المحاصيل الاستراتيجية في الزراعة من خلال التوجه نحو المشاريع الستراتيجية العملاقة في هذا القطاع، والتي تحددها عدد من دوائر الدولة ومؤسساتها ومنه المحصول الاستراتيجي الاول الذي نسعى الى توفيره بشكل اساس وهو محصول الحنطة وتليه اعداد اخرى من المحاصيل الزراعية وهي في تقدم وتراجع في سلم اولويات على وفق حجم الانتاج وكمية المحصول المنتجة وهي كالآتي: محصول الشعير والبطاطا والرز وغيرها.

والوزارة تقوم بمتابعة يومية لحركة السوق واستيراد جميع احتياجاته، حيث تضع تقييم ومحددات لتلك الحاجات الفعلية من اي محصول على وفق الامكانات المتاحة في البلاد، كما تقوم باكمال المواد الاخرى عن طريق الاستثمار والبروتوكولات والاتفاقيات مع البلدان الاخرى.وبما ان العراق عبر تاريخه الطويل يعد بلداً زراعياً من الطراز الاول، إلا انه وفي مرحلة متأخرة من مراحله في القرن الماضي تحديدا واكتشاف البترول والتي احدثت تغييرا كبيرا في توجهات الدولة العراقية كحكومة ومؤسسات ومجتمع، حيث بدأ يتقلص حجم الزراعة في المجتمع شيئا فشيئا لتصبح ممارسة العمل الزراعي في المجتمع العراقي مهنة غير محبذة وسط الاجواء السائدة والثقافة الناشئة في وقتها، وعدم حصول المزارع على المردود المالي الذي يمكنه من العيش الكريم والحياة اللائقة، خاصة مع تطور الحياة التي اصبحت اكثرا تطورا وتعقيدا من ذي قبل، لتصبح الارض الزراعية فيما بعد مهملة ولاتجد من يعمل فيها ولتتقلص الكثير من الاراضي الزراعية بسبب تلك المتغيرات، ومن ثم اصبحنا أمام مشكلات جديدة اسهمت في إحداث تأثيرات سلبية على القطاع الزراعي وهي تحول الاراضي الزراعية إلى أراض ملحية، وبرغم وجود شبكات البزل للتخلص من مشكلات الملوحة في التربة الا انها اصبحت قديمة ولم تأخذ حقها من اعمال الصيانة لتنهار في الآونة الاخيرة بشكل كامل، كما ان المياه التي كانت تصل الى العراق عبر نهري دجلة والفرات لارواء الاراضي الزراعية والتي كانت فائضة عن حاجته والتي غالبا ماكانت تطرح في مياه الخليج العربي في القرن الماضي اصبحت في الوقت الحاضر ضئيلة وفي تراجع مستمر سنة بعد اخرى، وكذلك هناك مشكلة عالمية اصبحت في السنوات الاخيرة في غاية الخطورة وهي التغيرات المناخية التي ظهرت في اواخر القرن الماضي وبدأنا نلمسها بشكل كبير في الآونة الاخيرة حيث

بدأت درجات الحرارة بالارتفاع الى مستويات قياسية وبشكل غير مسبوق مع شحة الامطار، فضلا عن ان هطول الامطار اصبح يتسبب بكوارث بيئية واقتصادية كبيرة لتركز الامطار في مناطق محددة وصغيرة وبكميات كبيرة، وهذا الواقع الصعب والمعقد الذي تعمل الهيئة فيه حيث قلة موارد الدولة وحاجة القطاع الزراعي الى استثمارات كبيرة وحيوية لاعادة بنائه على وفق اسس جديدة تمكنه من مواجهة المشكلات التي تعترض طريقه، ومن هنا اصبحت المبالغ المطلوبة كبيرة هي الاخرى ونحن في هيئة تنظيم الاستثمار الزراعي بدأنا بدورنا المطلوب منا لاسيما ان الدولة ليس بمقدورها الايفاء بمتطلبات الاعمال المطلوبة لاصلاح الواقع الزراعي ليكون الاستثمار الزراعي معوضا لما يمكن تعويضه ولعب دور اساس في اعادة تأهيل وبناء القطاع الزراعي واصلاح واقعه الحالي.

***ما هي المشاريع المنفذة وطبيعة الستراتيجية المقبلة؟**

-مع توجه الدولة في إقرار قوانين المشاريع الاستثمارية ومنها قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦، والذي وفر امتيازات كبيرة لمن يرغب في الاستثمار في العراق وهو موجه لجذب الاستثمارات الاجنبية والاقليمية والمحلية بما يوفره من امتيازات للمستثمر، الآن الاوضاع الحالية في العراق التي لاتوفر البيئة المناسبة للمستثمر والمناخ الاستثماري المطلوب والذي يساعده في تحديد اولويات عمله في المفاضلة بين المخاطر والارباح والمنافع المتحققة من الاستثمار، والمناخ الاستثماري هو استصلاح واسع يشمل البنى التحتية والخدمات والامن والسلامة التي توفر له حياته واموله واستثماراته في ظل مناخ استثماري مناسب، وفي العراق لايوجد هذا المناخ الاستثماري المثالي والايجابي لوجود خروقات امنية تحدث بين الحين والحين، وهي نقطة جوهرية في المناخ الاستثماري مع انعدام وجود الخدمات المطلوب توفرها للمستثمر من خدمات مصرفية متطورة وخدمات تأمين ووسائل وطرق في التحويل المالي المتطورة والمستخدمة حاليا في دول العالم لعدم قدرته على حمل امواله اثناء تنقله من دولة الى اخرى.

- ونحن في الوزارة والهيئة مطلوب منا تحديد ستراتيجياتنا في الاستثمار التي تعتمد على وضع دراسة للاوضاع الراهنة والخروج برؤية واضحة المعالم للسياسة الاستثمارية الناجحة تعتمد الصدق والصراحة والشفافية في التعامل مع المستثمر وتوضيح المردود المالي الكبير لتشجيعه على الاستثمارفي العراق والدخول في السوق المحلية والتي لاتعد سوقا جاذبة للاستثمار في العالم لوجود الكثير من التحديات الامنية والاقتصادية وهو امر يخص معظم القطاعات الاقتصادية في العراق والتي تبذل الهيئة الوطنية للاستثمار جهودا كبيرة في هذا المجال لجذب المستثمرين والعمل في العراق والتي بدأت تقطف ثمارها في الآونة الاخيرة في جذب شركات عالمية عملاقة للعمل في العراق، ولنا خطط في هذا المجال في التوجه نحو المستثمر المحلي اكثر من الاجنبي لكونه أكثر قدرة على تفهم الاوضاع الراهنة، فضلا عن كونه يعيش فيها، ثم نخطو بعد ذلك خطوة مهمة اخرى لوضع مبادرات في العمل ودراسة مشاريع القطاع الزراعي العملاقة في العراق والتوجه نحو التركيز عليها في الفترة المقبلة وبحث المشكلات التي يعانيها القطاع الزراعي ووضع خطة للعمل ضمن هذا السياق وتشجيع الاستثمارات وتحديث وتطوير الواقع الزراعي في العراق، ومثال ذلك دراسة عدد من المحاصيل الزراعية وطرق زراعتها وزيادة كميات الانتاج نتيجة لادخال الطرق الحديثة في الزراعة كمحصول الطماطة الذي ازدادت مستويات انتاجه بعد تعميم الزراعة في البيوت البلاستيكية وبلوغ مستويات إنتاجه حد الاكتفاء وسد الحاجة المحلية، إلا ان المشكلة التي تم تشخيصها هي سوء الخزن والتسويق مما يجعله خارج معادلة المنافسة مع المستورد، ماتسبب بوجود كميات كبيرة من المحصول التالفة بسبب ارتفاع درجات الحرارة خاصة في موسم الصيف، ومن هنا اقترحنا تطوير آليات الخزن العادي والمبرد والمجمد ووجود الكثير من مشاريع الخزن تحت إشراف الهيئة.

- كما ان المشاريع الاستراتيجية الاخرى هي مشاريع صناعات للانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ومنها محطات الابقار وغالبيتها متوقفة عن العمل لعدم قدرتها على منافسة المنتج المستورد من الحليب الخام ووجود خلل ما في آلية التسويق في السوق المحلية ورخص قيمة الحليب المستورد في الاسواق، برغم جودة وتفضيل المستهلك العراقي للحليب المحلي والذي يباع بنحو ٣٠٠- ٤٥٠ دينار للتر الواحد، في حين ان كلفته تبلغ ١٠٠٠ دينار وهذا يعني وجود خسارة بنحو ٦٠٪ او اكثر من ذلك، اضافة الى سوء الخزن الذي يعرض للخسارة ايضا حيث ان الحليب معرض للتلف دائما في حال وصول درجات الحرارة الى اكثر من ٦ درجات حرارة مئوية فقط، ومن هنا كان مقترحنا لاصحاب المحطات بتصنيع معامل لتصنيع الالبان وتحويل الحليب الخام الى المشتقات الاخرى ومعامل تعتمد على الحليب في صناعة الآيس كريم وغيرها، وهي حلول منطقية وواقعية لاصحاب تلك المحطات الكبيرة التي تنتج كميات كبيرة من الحليب الخام يوميا تقدر بعشرات الاطنان.

- كما وجهنا الى الاستفادة من المميزات الاخرى الموجودة في الواقع الزراعي والاستثمار فيه من خلال القروض الميسرة والمبادرة الزراعية وقروض المصرف الزراعي التعاوني لنتمكن من خلالها في تحويل الخسارة الى الربحية وهو عامل مهم وموجه للاستثمار، وهو ضمن عملنا في اطار مايهم سلة الغذاء للمواطن العراقي التي تؤطر حياته، كما لنا توجهات في التعامل مع مشاريع تطوير الثروة السمكية والحيوانية في العراق وقطاع انتاج التمور والذي تراجعت مستويات إنتاجه بشكل غير مسبوق في الآونة الاخيرة لتراجع مكانة العراق بين الدول المنتجة والمصدرة له خاصة بين الدول المجاورة، حيث قامت الهيئة بإعداد دراسة لهذه المشكلة للتعرف على جميع تفاصيلها والعمل على توجيه الاستثمار في هذ المجال نحو المشاريع العملاقة في زراعة النخيل ليعود العراق الى سابق عهده ومكانته الطبيعية بين الدول الاخرى.

***ما دور القطاع الخاص في هذه المشاريع الاستثمارية؟**

-حقيقة الوزارة توجهها الدائم نحو اشراك القطاع الخاص في مشاريعها واعمالها من اجل تنشيط الواقع الزراعي والاستثمار فيه وإصلاحه، ولترجمة ذلك لدينا الكثير من هذه المشاريع بهذا الصدد، والقروض عنصر اساس في هذ المجال لتشجيع القطاع الخاص المحلي الذي لايعد متطورا بما فيه الكفاية ولايتمكن من شق طريقه من دون وجود الدعم الحكومي له، ومن هنا تولد القناعة في عدم الدخول في استثمارات غير مجدية واشتراط تقديم كل جهة تروم العمل بمشروع استثماري دراسة جدوى اقتصادية رصينة للمشروع ومعترف بها،لتبدأبعد ذلك مرحلة التنفيذ، اذ من المهم ان يقدم المستثمر جزءا من رأس المال المطلوب وليس كله بهدف إبعاد المستثمرين غير الجادين في العمل والابقاء على المستثمرين الراغبين في العمل من اصحاب الامكانات المالية الحقيقية لتقديم القرض المالي إليه والذي يكون بدون فائدة وبفترة سماح تغطي فترة الاعداد للمشروع لاظهاره بالمستوى المطلوب، كما ان هناك حوافز اخرى في حال كون المستثمر اجنبيا في حثه على شراكة مع مستثمر محلي ومنحه حوافز اخرى وتقديم الدعم الكامل له خاصة في حال انجازه للمشروع في مدة قياسية وتحويل مبلغ القرض المتبقي الى منحة اوهبة له، وهي جعلت الكثير من المستثمرين يقومون بالعمل الصحيح واعداد دراسات جدوى اقتصادية لمشاريعهم بهدف تحقيق الارباح وإصلاح القطاع الزراعي والقضاء على البطالة ومكافحة الفقر وغير ذلك، وكذلك من المميزات الاخرى في قانون الاستثمار حل مشكلة تمليك او ايجار الاراضي لوجود عدد كبير من القوانين ومنذ فترة طويلة حيث يوجد هناك اكثر من ٢٢ قانونا في هذ المجال اضافة إلى الانظمة والتعليمات الاخرى، والوزارة جادة وتبذل جهودا كبيرة لوضع قانون موحد للاراضي وتطوير آليات العمل المستخدمة عبر استعمال الانظمة الحديثة مثل نظام GIS في القطاع الزراعي والتي من شأنها خدمة الجانب الاستثماري وتسهيل مهمة دخول المستثمر الى السوق العراقية وتقليص الفجوة الغذائية وتحقيق الامن الغذائي.

***هل الخصخصة السبيل الامثل لتنشيط الاستثمارات؟**

-في الحقيقة تجربة الخصخصة بدأ العمل فيها في العراق منذ وقت طويل، إلا ان التوجه الحالي في التحول لها مباشرة من دون وجود فترة انتقالية وترك جميع المرتكزات الاقتصادية الى نظام وآلية السوق الحرة لتحديد مجريات الامور في الشان الاقتصادي توجه غير صحيح، مما يتطلب التوقف والمرور بمرحلة انتقالية قبل التحول الكامل وتوفير الفرصة امام الدولة لايجاد شراكات مختلطة بين القطاعين العام والخاص التي من شأنها تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية خاصة في القطاع الزراعي، حيث من اولويات عملنا تشجيع تلك الشراكات وتفعيل عملها والتوجه التدريجي نحو زيادة حصة القطاع الخاص وتقليل حصة القطاع العام وتحويل تلك الشركات الى شركات ربحية ومنتجة تكون قادرة على الاستغناء عن القطاع العام في المستقبل، لكن في المقابل عدم اغفال ان الكثير من الامور في القطاع الزراعي من غير الممكن ان يقوم بها القطاع الخاص الامر الذي يتطلب تدخل الدولة فيها ومنها الخدمات التي تقدمها الوزارة كاللقاحات البيطرية التي تقدم الوزارة كميات كبيرة منها لمكافحة الامراض ومنع تحولها الى اوبئة تؤثر على الثروة الحيوانية في العراق، والقطاع الخاص لايتمكن من توفيرها بذات الكميات لانها على وفق عمله تعد خسارة كبيرة في حين انه مشروع قائم على الربحية في النشاط التجاري.

***هل هناك شركات في الوزارة في طريقها نحو الخصخصة؟**

-للوزارة شركات ضمن القطاع المختلط التي كانت تعاني خلال الفترة الماضية التدهور الامني والتغييرات الحاصلة في البلاد والتي جعلتها غير فاعلة في عملها، الامر الذي جعلنا نتجه صوب تشجيعها وتفعيل عملها وتغيير ممثليها في مجالس الادارات وإلزامهم بتبني سياسات جديدة في العمل، ومن تلك الشركات الشركة العراقية للبذور والشركة العراقية لتصنيع اللحوم والمنتجات الغذائية، ولدينا خطة لتطوير عمل المسالخ التابعة للشركة العامة للبيطرة من خلال ادخال القطاع الخاص والاستثمار فيها، أما بخصوص تحويل شركات تابعة للوزارة إلى القطاع الخاص فلا توجد مثل هذه الفكرة حاليا مع امكانية طرح هذه الفكرة مستقبلا لوجود الكثير من الرؤى لتطوير واقع العمل في الوزارة وتشكيلاتها.

***ماذا عن مشاركتكم الاخيرة في الدورة 37 لمعرض بغداد الدولي؟ وماذا أضافت لكم؟ وهل من مشاركات أخرى مقبلة؟**

-المشاركة كانت من النشاطات المتميزة التي قامت بها الهيئة لغلبة الجانب الاستثماري ومشاركة الوزارة في المعرض، حيث انيطت بي مهام رعاية ومسؤولية اللجان الدائمة للمعارض من قبل السيد الوزير، واستطعنا من تحقيق هذا الانجاز برغم فترة الاعداد القليلة وما تحقق من نجاحات في المعرض لجناح الوزارة اشاد به القائمون والمسؤولون عن المعرض ومسؤولو الاجنحة الاخرى وزوار المعرض، الذين اكدوا ان جناح وزارة الزراعة كان الأفضل بين الاجنحة الاخرى المشاركة في المعرض، والذي كان تركيزنا فيه على شرح المبادرة الزراعية والتعريف بها واطلاعهم على قروض المصرف الزراعي ودورها في مجال الاستثمار، كما ان جناحنا هو الوحيد من نوعه الذي قدم بيانات استبيان لزواره لمعرفة توجهاتهم وانطباعاتهم عن المعرض والتي ملأها اشخاص متخصصون بهذا الشأن. كما اننا مقبلون على اقامةعدد من المعارض المتخصصة في الشأن الزراعي مستقبلا خاصة بعد اناطة مهمة الاشراف على المعارض التي تشارك فيها الوزارة لهيئتنا، ومنها خطط ودراسة لاقامة معرض يختص بتاثيرات المتغيرات المناخية على الاستثمار في القطاع الزراعي، ومعارض متخصصة في محاصيل معينة وخدمات البيطرة وغيرها، اضافة إلى الاسبوع الزراعي الذي سيقام في العام المقبل، ونحن في طور اعداد الترتيبات له وإحداث بعض التغييرات الجديدة فيه.

حقيقة الوزارة توجهها الدائم نحو اشراك القطاع الخاص في مشاريعها واعمالها من اجل تنشيط الواقع الزراعي والاستثمار فيه وإصلاحه، ولترجمة ذلك لدينا الكثير من هذه المشاريع بهذا الصدد، والقروض عنصر اساس في هذ المجال لتشجيع القطاع الخاص المحلي الذي لايعد متطورا بما فيه الكفاية ولايتمكن من شق طريقه من دون وجود الدعم الحكومي له، ومن هنا تولد القناعة في عدم الدخول في استثمارات غير مجدية واشتراط تقديم كل جهة تروم العمل بمشروع استثماري دراسة جدوى اقتصادية رصينة للمشروع ومعترف بها،

الاقتصادي | العدد (1988)السنة الثامنة -الثلاثاء (14) كانون الاول 2010

تحقيق/ ليث محمد رضا

شهدت الخمسة أعوام الماضية من عمر الحكومة المنتهية ولايتها تراجعاً في أداء القطاعات الاقتصادية كافة، حيث مازال الاقتصاد الوطني يعاني ومن وثنيته النفطية فضلاً عن تراجع القطاعات الانتاجية وعدم فاعلية القطاع الخاص وغياب الاستثمار مع ضعف واضح لجدلية التنويع الاقتصادي. وتتطلع الاوساط الاقتصادية ومعها السواد الاعظم من المستهلكين الى برنامج اقتصادي حكومي رصين يحقق متطلبات التنمية المنشودة ويحقق الرخاء المطلوب. (المدى الاقتصادي) في هذا التحقيق بحثت التوجه الاقتصادي للحكومة المرتقب بين رؤى الخبراء وتطلع المسؤولين.

ما طبيعة البرنامج الاقتصادي الحكومي المرتقب؟

البنك المركزي:

قال نائب محافظ البنك المركزي الدكتور أحمد إبريهي: الموازنة المالية للدولة احيلت الى مجلس النواب وهي تمثل الوجه المالي للبرنامج الاقتصادي الحكومي للعام القادم وايضاً توجد خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٥ التي أقرت من قبل مجلس الوزراء الحالي، وفي واقع الحال يوجد برنامج لتطوير الواقع النفطي وتصديره وكذلك الغاز وهذا البرنامج عبرت عنه اتفاقيات الاستثمار التي سميت جولات التراخيص.

وأضاف إبريهي: بشكل رسمي ومن ناحية فنية يجب ان تستمر الحكومة في هذه البرامج على الاقل للسنة القادمة وربما في عام ٢٠١٣ واذا ما حصل النجاح المرتقب في إنتاج وتصدير النفط الخام فإن سقف الموازنات سيرفع، وبالتالي يسمح ببرامج اقتصادية اوسع ولكن هذا لا يستبعد القيام بإصلاحات مطلوبة في مجالات الادارة المالية المختلفة وجوانبها المصرفية اضافة الى ادارة المشاريع العامة وادارة التجهيزات في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢.

وبخصوص الاستمرار في البرامج الاقتصادية القائمة قال ابريهي: انا لا ادعو إلى الاستمرار فيها او عدمه ولكني اتوقع الاستمرار وادعو الى اجراء اصلاحات جدية في الادارة المالية وجوانبها المختلفة وهذا ممكن في السنتين القادمتين.

وأضاف ابريهي: في البرنامج الحكومي ينبغي ان تضمن الحكومة القادمة الاصلاح الاقتصادي وهذا يتطلب تطوير قطاع الاعمال الخاص بتدخل حكومي للتحول نحو شركات كبيرة.

أما مستشار البنك المركزي العراقي الدكتور مظهر محمد صالح قال: نتلمس التوجه نحو قاعدة استثمارية قوية تنهض بها الحكومة اولاً لتكون مقدمة لاستثمارات القطاع الخاص وان تنسجم مع اهداف الخطة الخمسية ٢٠١٠-٢٠١٤ لرفع نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٩,٤٪ ،وازالة البطالة بجعلها بمرتبة عشرية واحدة فبدلاً من ان تكون ١٨٪ تكون ١٠٪.

وأضاف صالح: إن مقدمات البرامج الاقتصادية في البنى التحتية تمثل النقطة الاساس لتنمية القطاع الخاص والاستثمار.

وتابع صالح: ستكون علاقة شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، فالمرحلة السابقة كانت انتقالية حيث كانت محاولة لتطبيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل لكن على حساب الكفاءة الاقتصادية،وعلى هذا الاساس فإن مشروع التنمية الوطني يتجه نحو الشركات الخالقة للسوق.

وبشأن السياسة النقدية أكد صالح ان هدفها سيبقى الحفاظ على اسعار الصرف والمستوى العام للاسعار وتطوير النظام المصرفي واذا استمرت الامور هكذا فإن العراق سيكون شيئاً آخر في ٢٠١٤.

خبراء أسواق المال:

رئيس هيئة الاوراق المالية عبد الرزاق السعدي قال: الارقام لا تعني شيئاً في الخطط والمهم هو التنفيذ ففي برنامج العام الماضي كانت احدى الوزارات لم تنفذ ٥٪ مما هو مخصص لها وهذا الموضوع بصراحة يحتاج الى وقفة

عضو مجلس النواب يونادم كنا قال: نحن متفائلون بخطة الاصلاح الاقتصادي التي تشمل القطاعات الزراعية والصناعية والاستثمارية سواء الخاصة أم الحكومية سيما بعد إقرار قوانين حماية المنتج العراقي والتعرفة الكمركية والمنافسة ومنع الاحتكار، وكل هذه الامور اقرت في الدورة البرلمانية السابقة، هذا من جانب، أما الجانب الآخر في الموازنة التي كانت ضخمة وكبيرة، بالرغم من كون النسبة الاكبر منها تعتبر تشغيلية وهذا امر مؤسف.

وأضاف انطون الاهتمام بجوانب التعليم والصحة اللذين يؤسسان لبناء الانسان الذي يمثل رأس مال عملية التنمية المستدامة، إضافة الى خلق الظروف المناسبة لعودة الاستثمار والكفاءات العراقية المهاجرة.

مجلس النواب:

عضو مجلس النواب يونادم كنا قال: نحن متفائلون بخطة الاصلاح الاقتصادي التي تشمل القطاعات الزراعية والصناعية والاستثمارية سواء الخاصة أم الحكومية سيما بعد إقرار قوانين حماية المنتج العراقي والتعرفة الكمركية والمنافسة ومنع الاحتكار، وكل هذه الامور اقرت في الدورة البرلمانية السابقة، هذا من جانب، أما الجانب الآخر في الموازنة التي كانت ضخمة وكبيرة، بالرغم من كون النسبة الاكبر منها تعتبر تشغيلية وهذا امر مؤسف.

وأضاف كنا: بالرغم من ذلك يوجد ما يكفي للتنمية والنهضة في العراق والافضل من جميع هذه الامور والاقوى والاكثر تأثيراً هو انطلاق حملات الاستثمار في البلد والتي هي مليون وحدة سكنية اضافة الى مشاريع الكهرباء وتحديداً ٢٦ ألفاً و٤٠٠ ميكا واط متوقع ان تحال على الاستثمار دون ان يدفع دولاراً واحداً من جيب الحكومة، لكن المستثمر بعد نصب وتوليد الكهرباء يبيعها للشبكة الوطنية اضافة الى مليون وحدة سكنية بعيدة عن الحكومة وهي مجمعات سكنية متكاملة وكلها تكون على المستثمر، وفيما يدفع المواطن القسط الاولي بنسبة منخفضة ثم يدفع اقساطاً لمدة ٢٠ او ٢٥ عام.

وبين كنا ان التوافق البرلماني من شأنه ينعكس على الوضع الامني وبالتالي على الجانب الاقتصادي التنموي.

ولفت كنا الى ان العراق مازال يعاني قلة الخبرات والكفاءات بسبب هجرة العقول.

وقال كنا ان الموازنة المقترحة لعام ٢٠١١ اعدت بحيث توائم الموازنة مع الخطة الخمسية، وهذا امر لابد منه فلا يجوز ان تكون خطط الدولة مفصولة عن بعضها وقد يحصل بعض التلكؤ لكن العمل على اساس جيد والخطة الخمسية سيحدّان من اعادة الاموال لخزينة الدولة وتوقف المشاريع لا شهر لحين المصادقة على الميزانية، فالاموال ترصد وتعتبر القضية منتهية اذ لا يحتاج للوزارة ان تنتظر اربعة اشهر من الجمود والركود بسبب حركة المال والاستثمارات فسيكون مالاً مرصوداً لحساب الوزارة اضافة الى ان الاستراتيجيات ستكون واضحة ونعرف ما هو واجب الحكومة وما هو عمل القطاع الخاص، بعيداً عن التخبط الحالي المؤسف والذي دمر البلد.

واشار كنا الى الفساد المالي والاداري بكونه هدراً لاقتصاد البلد حيث يأكل مال الفقراء وينخر جسد الدولة ولا يسمح لنا بفرض الامن والاستقرار في البلد لان الامن والاستقرار وسلطة القانون امور لا تخدم المفسدين وهذه تحديات كبيرة امام كل الجميع في التصدي للمفسدين وتطهير مؤسسات الدولة منهم،بعد بناء انظمة عصرية تكون قادرة على كشف المفسد والتخلص منه لتقييم الوضع وإن شاء الله يحصل التطور والتقدم في البلد.

اما عضو مجلس النواب د.وحدة الجميلي فأكدت لـ المدى الاقتصادي ان توجه المرحلة المقبلة سيكون نحو الاقتصاد.

وقالت الجميلي: من الضروري ان يتجه البرنامج الاقتصادي الى تفعيل الاستثمار والنهوض بالقطاع الخاص وتأهيل القطاع العام.

واضافت الجميلي: يخشى من المشاريع الارتجالية لمجالس المحافظات التي من شأنها ان تعيق الخطط التنموية،ويجب معالجة النسب المتدنية في إنجاز المشاريع من قبل مجالس المحافظات.

وتابعت الجميلي: ينبغي ان يكون العمل على البرنامج الاقتصادي بالاعتماد على اصحاب الاختصاص.

فيما قالت عضو مجلس النواب آلاء السعدون: ان الحكومة عادة تضع خطة استراتيجية اقتصادية، ففي السنة الماضية وضعت هذه الاستراتيجية لكنها لم تنفذ بصورة مرضية، لكن الشيء المبشر في هذا المجال ان وزارة التخطيط وضعت خطة خمسية للمشاريع الاستثمارية فيها الكثير من الامتيازات على الخطط الثانوية والتي مداها طويل ستخصص لها المبالغ لمدة خمس سنوات، وبهذه الطريقة لا تعود المبالغ سنوياً الى الخزينة وثم يعاد تخصيصها او قد لايعاد فهذا جانب ايجابي فالخطة الخمسية تنظر الى المشاريع بشكل شامل وعام بأن لا تكون المشاريع مكررة ومتقاربة وان يوجد ثمة نوع من التكامل الاقتصادي بين المحافظات، وهذا شيء ايجابي وانا اعتقد انه ايضاً من الايجابي من الناحية الاقتصادية زيادة الموازنة الاستثمارية اربعة ترليون دينار عراقي عن السنة الماضية، وهذا مبلغ جيد يضاف الى الموازنة الاستثمارية.

واضافت السعدون: يوجد قانون البنى التحتية الذي في السنة الماضية لم يتم اصداره من البرلمان بسبب الخوف من استعماله انتخابياً فعطل هذا القانون بعد ان تم التصويت على سبع الى ثماني فقرات منه وبقيت فقرات قليلة لكي يتم التصويت عليه بالكامل، والقانون يتضمن ٧٠ مليار دولار فيما لو استثمرت ستحدث نهضة اقتصادية جيدة وكبيرة.

وتابعت السعدون: ان البنى التحتية في البلاد الآن اصبحت تحت الصفر وبالتالي الآن نحتاج لان ننهض بالبنى التحتية ونجعل من البيئة صالحة للاستثمار الاجنبي الذي يوقفه في الوقت الحاضر عدم وجود بنى تحتية مهيمنة ولا ارضية تشجع المستثمر الاجنبي على ان يأتي ويجازف بأمواله وان توفر بنى تحتية واساسية لكي يأتي المستثمر ويستثمر، ونلاحظ الآن نسبة البطالة التي يتوقع امتصاصها في حال تحريك الجانب الاقتصادي، فالكثير من الايدي العاملة عاطلة عن العمل ولا تجد وظائف.

ووصفت السعدون وضع الاقتصاد العراقي بالشاذ عن باقي الدول بسبب ارتفاع نسب البطالة والتردي في البنى التحتية.

وقالت السعدون ان أهم معوقات حضور البرنامج الاقتصادي بقوة خلال المرحلة السابقة كان الجانب الامني سيما في السنتين الاوليين من عمر الحكومة السابقة اذ كان الجانب الامني هو الشغل الشاغل للحكومة والكتل السياسية اضافة الى ضعف اداء الوزارات وعدم استغلالها لمخصصاتها وضعف الجانب الإستثماري، الامر الذي يعد مؤشراً سلبياً على اداء الوزارات، والإستثمارات كانت في سنة ٢٠٠٦ تقريباً بحدود ٢٠٪ الى ٣٠٪. أما في ٢٠١٠ فقد اصبحت نسبة الانجاز في الجانب الاستثماري للوزارات هو ٦٠٪ اي انه في جميع الاحوال خلال الاربع سنوات لم يصل الى ١٠٠٪، في وقت يحتاج الاقتصاد الوطني الى انجاز ١٠٠٪ والاضافة عليه لكي نستطيع النهوض بالجانب الاقتصادي وقد أثر ذلك سلباً على الجانب الاقتصادي، وأنا أتفاءل خيراً بالمرحلة القادمة لكون الجانب الامني افضل من السابق وبالتالي بإمكاننا التغلب على الكثير من الامور السلبية سيما وان المواطن فيما لو شعر بأنه ينتمي الى هذه الدولة.

متابعة، فالتخطيط لمؤسسات الدولة لا يعني شيئاً دون تنفيذ ورئيس الوزراء اعلن بعد تكليفه ضرورة التنفيذ الفعلي للسياسات التنموية فحجم تنفيذها ضمن المخصص هو لنجاح العملية.

واضاف السعدي: ينبغي ان تكون كل الجهات المعنية بالتنفيذ مقتنعة بالبرنامج مع وجود الامكانات لان الموارد لا تكفي في ظل غياب الامكانات التي تستثمرها،وانا متفائل في حال تشكيل حكومة كفوءة مكونة من اخصائيين في تخصصاتهم.

القطاع الخاص:

الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون قال: ان البرامج الانتخابية التي قدمت من اغلب القوائم المرشحة لم تكن تمتلك رؤى اقتصادية واضحة خلال السنوات الماضية،وقد حدث خلال تنفيذ البرامج عدم تقديم انجازات تذكر بشكل مساو للمبالغ المخصصة لهذه المشاريع، وفي مجال الاستثمار كانت هنالك وعود كبيرة وتعليق آمال على الاستثمار لكن لم نحقق ما نصبو اليه.

وأضاف انطون: في مجال الخطة الخمسية كانت ثمة تصورات خيالية وعلى سبيل المثال اعطو للقطاع الخاص نسبة مشاركة ٤٦٪ من اصل المبلغ الكلي ١٨٦ مليار دولار في حين ان القطاع الخاص لا يمتلك هكذا امكانات وهذه احدى الثغرات التي يجب ان تعالج.

وأوضح انطون: ان بقاء بعض الشخصيات في الحكومة قد يساعد في الالتزام بالخطة الخمسية على ضوء ما تحققه الموازنات التي تعتمد على النفط.

واكد انطون ان الحكومة القادمة عليها تعديل المعادلة الخاطئة التي تعتمد على الريع النفطي وتسعى لتنوع الاقتصاد لاجل حل المعضلات الاساسية التي وعد بها الشعب كحل ازمتي السكن والكهرباء وتقديم الخدمات للمواطن العراقي الكاملة والحد من الفقر.

وقال انطون ان البرامج الاقتصادية تعتمد على مستوى التكامل بين الحكومة ومجيء التكنوقراط من ذوي الكفاءة والامانة اضافة للحد من الفساد المالي والاداري والعمل بشكل كبير على تفعيل دور القطاع الخاص وخلق بيئة جاذبة للمستثمر الاجنبي.

الاقتصادي | العدد (1988) السنة الثامنة - الثلاثاء (14) كانون الاول 2010

أسباب أزمة الغذاء العالمية وسبل مواجهتها

إن الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء والطاقة في السنوات الثلاث الأخيرة، أدى إلى ازدياد عدد الذين يعانون سوء التغذية بنحو 75 مليون نسمة آخر عام 2007، بسبب تدني الاستثمارات الزراعية في البلدان الأشد فقراً خلال السنوات الثلاثين الماضية.

فقد ارتفعت أسعار السلع الغذائية الرئيسة إلى الضعف في العامين الماضيين (2006 – 2007) وسجل الأرز والذرة والقمح مستويات قياسية، ووصلت أسعار بعض المواد لأعلى مستوياتها في 30 عاما بعد حساب عامل التضخم، مما أدى إلى اندلاع أعمال شغب واحتجاجات في بعض الدول النامية حيث ينفق السكان ما يزيد على نصف دخلهم على الغذاء.

إن ارتفاع أسعار الغذاء، وتغير المناخ والآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتوسع الخطر في إنتاج الطاقة الحيوية على حساب الغذاء.

علي عبد الكريم الجابري

يعود ذلك إلى عدة مظاهر وهي:

- ارتفاع كبير ومستمر في أسعار السلع الغذائية الرئيسة في السنوات الأخيرة.
- التراجع المستمر في حجم المخزون العالمي من السلع الغذائية في السنوات الأخيرة.
- تزايد أعداد الدول التي أصبحت تواجه أزمة غذائية حادة في الأوضاع الحاضرة وتتهددها أوضاع كارثية في السنوات القادمة (حوالي ٣٧ دولة وفق تقديرات الفاو، منها ٢١ دولة في أفريقيا).
- انتشار أشكال متعددة من موجات الغضب والاضطرابات التي تهدد الاستقرار في دول عديدة بسبب مشكلات نقص الغذاء.

كما لا تعود أسباب الأزمة بكل بساطة إلى العوامل الظرفية مثل ارتفاع أسعار البترول وتراجع سعر الدولار والظروف المناخية والمضاربات وإنتاج المحروقات الزراعية الحيوية. بل تجد هذه الأزمة جذورها في توجهات عميقة لها علاقة بتطورات الهياكل الديمغرافية والاستهلاك وتحولات ستراتيجية التنمية في العديد من البلدان التي فضلت الزراعات المعدة للتصدير على حساب الزراعات المعيشية. كما أن بعض البلدان قد أهملت تماما القطاع الزراعي واتجهت نحو سياسة التصنيع على مجال واسع.

كما أن الشروط التي فرضها البنك الدولي على دول العالم الثالث لتحرير تجارة المواد الغذائية، وإطلاق يد الشركات متعددة الجنسيات في السيطرة عليها، أسفر مثلا في الهند (١,٢ مليار شخص) وعدد من الدول الآسيوية والافريقية (أكثر من ١,٥ مليار شخص)، عن طرد الملايين من الفلاحين التقليديين من الحقول التي كان يزرعها أسلافهم منذ آلاف السنين.

وقد كشفت منظمة"الفاو"أيضا عن حدوث انخفاض طفيف في إنتاج الحبوب في العالم، فبعد أن وصل إلى الذروة في عام ٢٠٠٤، انخفض الإنتاج بنسبة ١٪ و٢ ٪ في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. أما إنتاج الدول الثمانية الرئيسة المصدرة للحبوب، والتي توفر ما يقرب من نصف حجم الإنتاج العالمي، فهي كذلك انخفضت بنسبة ٤٪ و٧٪ خلال الفترة نفسها. وزادت مكافحة الاحتباس الحراري في العالم من حدة المفارقات والإشكاليات في هذه القضايا. وعن طريق زيادة تكريس الحصص من الإنتاج الزراعي، وبالتالي الأراضي الزراعية، من أجل إنتاج الايثانول، ساهمت الدول في زيادة الضغط على الأسعار. كما أن الحروب الأهلية في البلدان الفقيرة التي شهدت صراعات حادة سياسية وطائفية وعرقية، شردت الملايين ومنعتهم بالتالي من زراعة محاصيلهم وجني فوائدها.

قد كشفت منظمة"الفاو"أيضا عن حدوث انخفاض طفيف في إنتاج الحبوب في العالم، فبعد أن وصل إلى الذروة في عام 2004، انخفض الإنتاج بنسبة 1% و2 % في عامي 2005 و2006. أما إنتاج الدول الثمانية الرئيسة المصدرة للحبوب، والتي توفر ما يقرب من نصف حجم الإنتاج العالمي، فهي كذلك انخفضت بنسبة 4% و7% خلال الفترة نفسها. وزادت مكافحة الاحتباس الحراري في العالم من حدة المفارقات والإشكاليات في هذه القضايا. وعن طريق زيادة تكريس الحصص من الإنتاج الزراعي، وبالتالي الأراضي الزراعية، من أجل إنتاج الايثانول، ساهمت الدول في زيادة الضغط على الأسعار. كما أن الحروب الأهلية في البلدان الفقيرة التي شهدت صراعات حادة سياسية وطائفية وعرقية، شردت الملايين ومنعتهم بالتالي من زراعة محاصيلهم وجني فوائدها.

ويمكن الإشارة إلى عدد من العوامل الكامنة وراء الحالة الراهنة لأسواق الأغذية العالمية وهي:-

١. تعاقب موجات الجفاف غير الموسمي في بعض المناطق الرئيسة المنتجة للحبوب.

٢. ارتفاع أسعار النفط، ومن ثم أسعار بعض مدخلات الزارعة مثل الأسمدة والطاقة، وزيادة تكاليف النقل والتصنيع للمنتجات الزراعية.

٣. توقعات زيادة الأسعار دفعت إلى المضاربات في الأسواق الآجلة للسلع الغذائية ومن ثم إلى المزيد من زيادة أسعارها.

٤. زيادة الطلب على الغذاء وتحسن نمط الاستهلاك في بعض الدول ذات الكتلة السكانية الكبيرة (وبخاصة الصين والهند) والاتجاه نحو تحولها من دول فوائض أو اكتفاء من بعض السلع إلى دول مستوردة لها.

٥. تزايد معدلات التحول في استخدام بعض السلع الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي.

٦. عدم استقرار سعر الدولار.
٧. عدم التوازن بين العرض والطلب.
الجهود المبذولة لمواجهة الأزمة
منذ اندلاع أزمة الغذاء في العالم والجهود تتواصل لاحتوائها والحد من مخاطرها، حيث عقدت العديد من المؤتمرات على جميع المستويات ومنها:
طلبت قمة مجموعة الثماني، التي عقدت في اسكتلندا عام ٢٠٠٥، من البنك الدولي إعداد خطة تساعد على تسريع وتيرة الاستثمار في الطاقة النظيفة من أجل بلدان العالم النامية، وذلك بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى، وتقوم خطة العمل المعنونة"الإطار الاستثماري المعني بالطاقة النظيفة"، بتحديد نطاق الاستثمارات المطلوبة للبلدان من أجل:
oزيادة الحصول على الطاقة، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء.
oتسريع وتيرة الانتقال إلى اقتصاد تنبعث منه كميات أقل من الغازات الكربونية.
oالتكيف مع تغير المناخ وتقلبه.
دعت منظمة الأغذية والزراعة في يوليو ٢٠٠٧ إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي، وفي ديسمبر من نفس العام أطلقت مبادرتها للتصدي لارتفاع أسعار المواد الغذائية بهدف مساعدة أشد البلدان فقراً على زيادة إنتاجها من الغذاء.
كما عقدت في العاصمة الإيطالية روما خلال عام ٢٠٠٨ قمة منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لمناقشة أزمة الغذاء العالمية بمشاركة ١٩٣ دولة عضواً في الأمم المتحدة، استمرت القمة ثلاثة أيام وبحث المشاركون فيها موضوعات منها المعونة والتجارة والتكنولوجيا اللازمة لتحسين المحاصيل الزراعية.
ونص الإعلان النهائي الصادر عن المؤتمر"أكد مجدداً على دور الزراعة والأمن الغذائي في عالم التنمية وعنصرين رئيسيين مطروحين على جدول الأعمال السياسي الدولي"، ويأتي هذا الإعلان"عقب ثلاثة عقود من الزمن على الأقل من تضاؤل المعونات الرسمية لقطاع الزراعة مما يبلغ ١٧٪عام ١٩٨٠ إلى ٣٪ عام٢٠٠٦.
وشكلت الأمم المتحدة خلية الأزمة عام ٢٠٠٨ وتضم رؤساء وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الاقتصادية الدولية وذلك لإعداد خطة للتحرك الشامل لزيادة إنتاج الغذاء بنسبة ٥٠٪ بحلول ٢٠٣٠ لمكافحة الفقر، وتحقيق إجماع حول الوقود الحيوي الذي تتم صناعته غالبا من محاصيل زراعية ويشكل واحدا من عوامل ارتفاع أسعار الغذاء.
كما تعمل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) مع مجموعة الدول الثماني الكبرى"G٨"، والمجتمع الدولي من أجل إنشاء شراكة عالمية للغذاء والزراعة، لإنشاء شبكة عالمية لخبراء الأغذية والزراعة بهدف تقييم احتياجات المستقبل وأخطاره.
ويذكر أن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) كانت قد دعت إلى قمة في روما أواخر عام ٢٠٠٧ لبحث الخطر الذي يهدد الأمن الغذائي جراء التغيرات المناخية ولكن محور الاهتمام تغير في الأشهر الأخيرة إلى أزمة الغذاء العالمية.
من وجهة نظر بعض البنوك العالمية (البنك العالمي – صندوق النقد الدولي) ثمة"وصفات"لابد من تطبيقها، تقدم على أساس برامج إصلاح، لكن هذه البرامج ستساهم في زيادة تبعية البلدان النامية للبلدان المتقدمة وبالتالي زيادة تعميق الأزمة في هذه البلدان (سبق للبنك الدولي أن قدم مقترحا لتونس بالتخلي عن تربية البقر في تونس وإنتاج الحليب واستيراد هذه المادة من الخارج لأنه حسب رأيه تكلفة توريده أقل من تكلفة إنتاجه في تونس).
الحل وكما يرى عدد من الخبراء هو في التركيز على الإنتاج الداخلي وتحقيق الأمن الغذائي وهي مسألة ليست سهلة وتتطلب عدة إجراءات وقرارات ومتابعة من أجل الوصول إلى تحقيق هذا الهدف، ويمكن في هذا الصدد التأكيد على:-
- زيادة دعم الفلاحين وتشجيعهم وتسهيل أعمالهم للتقدم في الإنتاج.
- زيادة استصلاح الأراضي الزراعية لتكون قادرة على الإنتاج.
- دعم مراكز البحوث الفلاحية لتقديم مقترحات جديدة حول الإنتاج ألفلاحي.
- التخفيض من حجم استيراد المواد الغذائية إلا في الحالات القصوى.
- إقامة أطر تحفز نمو الاستثمارات الخارجية المباشرة في الزراعة في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض.
- تضافر الجهود في بناء شراكات عادلة بين البلدان التي تملك الأراضي والمياه واليد العاملة، وتلك التي تملك الموارد المالية ومرافق الإدارة والأسواق، وتشكل أساساً متيناً للزراعة المستدامة.
فمن الضروري مضاعفة إنتاج الأغذية في العالم بحلول عام ٢٠٥٠، حين يرتفع عدد سكان الأرض من ٦ بلايين نسمة حالياً إلى ٩ بلايين، وعندها فقط سيكون بالإمكان حشد الموارد اللازمة لتجديد الزراعة، التي قدرها فريق العمل المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمي بنحو ٣٠ بليون دولار سنوياً.

التعداد ومحنة التأجيل المتكرر

على الرغم من الاستعدادات الكبيرة التي أنجزها الجهاز المركزي للإحصاء في سبيل اكتمال الخطوة الأخيرة من خطوات التعداد العام للسكان والمساكن والحيازات الزراعية، هذه الخطوات انطلقت منذ العام الماضي وحققت نسب تقدم عالية جدا، وأبدت الملاكات العاملة في التعداد وغالبيتهم من الهيئات التعليمية والتدريسية قدرة كبيرة في تدوين وتحديث المعلومات إضافة إلى عمليات الحصر والترقيم الواسعة جدا والشاملة لكل مباني العراق وفق نظام دقيق جدا نال اعجاب الكثيرين.

حسين علي الحمداني

وبعيدا عن الخسائر الكبيرة التي ستتحملها الميزانية العامة جراء تأجيل التعداد عن موعده المقرر في الخامس من كانون الأول ٢٠١٠ كما كان معلنا، فإن عملية التأجيل هذه من شأنها أن تعيد عملية التعداد لما يسميه السياسيون (بالمربع الأول)، خاصة وإن التأجيل أو الموعد القادم لن يكون قبل شهر تشرين الأول عام ٢٠١١ لعدة أسباب منها،إن الكادر المكلف بعملية التعداد كما أشرنا من الهيئات التعليمية والتدريسية وبنسبة عالية جدا، وهؤلاء لا يمكن تكليفهم قبل نهاية العام الدراسي الحالي والذي ينتهي في تموز ٢٠١١، ويتطلب في الوقت نفسه إعادة تأهيلهم مجددا عبر ورش عمل جديدة، ناهيك عن عملية تحديث سجلات الترقيم الأولية والتي تحتاج لوقت وجهد كبيرين خاصة وان المتغيرات سريعة الحدوث في البلد سواء بإضافة مباني جديدة أوازالة مباني قديمة، ورغم إن آخر التحديثات كانت في أيلول الماضي قد عكست حجم التغييرات في الكثير من المدن العراقية خاصة ما يتعلق منها بعودة الكثير من العوائل المهجرة من جهة ومن جهة ثانية عمليات بناء الوحدات السكنية من جهة ثانية، تضاف إلى هذا كله نقطة مهمة وتتمثل بأن الكثير من المساكن التي كانت مدرجة تحت التشييد أصبحت الآن أو ستصبح بعد فترة وجيزة مشغولة من قبل العوائل وهذا يتطلب جهوداً كبيرة جدا لإدخالها في السجلات وحوسبتها في أكثر من مكان.
وبالتالي فإن الجهاز المركزي للإحصاء والعاملين في التعداد العام للسكان سيجدون أنفسهم مجبرين على إعادة عملياتهم من نقطة البداية.
الشيء الآخر والذي يجب أن نتوقف عنده طالما إن التعداد العام للسكان قد تم تأجيله،يتمثل في جانبه ألأول بطبيعة عمليات المسح والحصر التي جرت والتي افتقرت للمعلومات الخدمية حيث نجد بأن المحلة الواحدة وبموجب خارطة التعداد قد يصل عدد شوارعها إلى أكثر من ٣٠ شارعاً قد يتداخل بعضها مع المحلات المجاورة واكتفى مدير المحلة ومعاونوه بإدراج أسم ورقم الشارع من دون أن يحدد هل إن هذا الشارع مبلط، وكم عدد المباني الواقعة على ضفتيه اليمنى واليسرى، هل مشمول بخدمات المجاري، هل تصله خدمات البلدية، هل توجد فيه انارة والى آخر المعلومات التي يمكن الإجابة عليها من خلال المشاهدة والاستنتاج.
الجانب الثاني يتمثل باستمارة التعداد التي على ما يبدو إنها تحتاج أن تأخذ مداها الاقتصادي والاجتماعي وليس بعدها السياسي، لكون عملية التعداد ذات أبعاد اقتصادية، اجتماعية، ديمغرافية، وبالتالي نجد بأن وزارات خدمية عديدة ليست لها بصمة في صياغة مفردات الاستمارة وفي مقدمتها وزارة التجارة التي كنت أتوقع أن تخصص حقلا مهما تسأل فيه رب الأسرة عن مدى كفاية مفردات البطاقة التموينية أو انسيابية وصولها، وأيضا وزارة التربية التي تجاهلت الاستمارة في جانب مهم جدا يتمثل بتوجيه سؤال عن مدى بعد وقرب المدرسة عن محل السكن، أو حتى من خلال معرفة مدى ملاءمة أعداد المدارس في كل منطقة قياسا للكثافة السكانية، وينطبق هذا على وزارة الصحة وطبيعة توزيع المراكز الصحية وغيرها من الوزارات الأخرى.
ومع كل هذا نجد بأن البعض يركز على جوانب سياسية أو محاولة تسييس التعداد رغم أنه كما أشرنا فعالية ذات أبعاد اقتصادية وتربوية وصحية وخدمية، غايته الأساسية توفير قاعدة بيانات صحيحة وسليمة وواقعية من شأنها أن تعالج الكثير من مشاكل البلد وفي مقدمتها البنى التحتية وخطط التنمية، وتكون هذه المعلومات رافدا مهما لكافة وزارات الدولة العراقية للسنوات المقبلة بعيدا عن التجاذبات السياسية التي هي بالتأكيد لها غاياتها البعيدة كل البعد عن المصلحة العامة وتقدم ورقي

الاقتصادي | العدد (1988) السنة الثامنة - الثلاثاء (14) كانون الاول 2010

قـــراءة فـي مـشـاكـل الـقـطـاع الـخـاص

إيمان محسن جاسم

كيف يمكننا تطوير القطاع الخاص العراقي وتنشيط دوره؟ وما هي السبل الكفيلة بتحقيق ذلك؟

بين الحين والآخر نجد من يطرح مسألة تفعيل القطاع الخاص في العراق لأخذ دوره في التنمية والاقتصاد العراقي دون أن نجد من يبحث في واقع هذا القطاع والمشاكل الكثيرة التي يعانيها خاصة ان السوق العراقي يمتلك مؤهلات من شأنها أن تمنح القطاع الخاص وسائل نجاحه وأهم هذه المؤهلات يتمثل بحجم السوق العراقي واتساعه، توفر الموارد الأولية والطبيعية كمواد أولية من جهة وموارد بشرية وأيد عاملة من جهة ثانية.

وبالتأكيد فإن هذه وحدها لا تكفي ما لم تتوفر إدارة كفوءة تقع على عاتقها مهمة تفعيل القطاع الخاص بالشكل الذي نتمناه ليأخذ دوره في بناء مرتكزات سليمة للاقتصاد العراقي.

والقطاع الخاص لا يمكن النظر له بمعزل عن مجمل الاقتصاد العراقي الذي يعاني مشاكل منها: مشاكل سياسية تتمثل بالاستقرار السياسي الذي هو طريق الازدهار الاقتصادي، المشكلة الثانية تنوع موارد الاقتصاد، والمشكلة الثالثة الفساد الإداري من جهة وعدم الخبرة والكفاءة من جهة ثانية. وهذه المعضلات تنتقل للقطاع الخاص مع إضافة عوامل أخرى ساهمت بشكل كبير جدا في اضمحلال دور القطاع الخاص في البلد وأولها يتمثل بهروب رؤوس الأموال العراقية لخارج البلد خاصة في الدول المجاورة التي تمتلك قوانين تشجع الاستثمارات القادمة إليها وتحميها في نفس الوقت، ومن هذه الدول مصر والأردن حيث تمثل رؤوس الأموال العراقية رقما كبيرا في هذين البلدين، لو استثمرت في العراق لشكلت علامة بارزة في الاقتصاد العراقي، وما زالت رؤوس الأموال تتجه من العراق إلى دول الجوار دون انقطاع.

والسبب هو إن الاستقرار السياسي والبيئة الأمنية السليمة والصحيحة والقوانين المواكبة للتطورات الاقتصادية العالمية من شأنها أن ترتقي بالاقتصاد عبر جذب مزيد من الاستثمارات وهذا ما نفتقده في قوانيننا الاقتصادية التي ما زالت تبحث عن إصلاح شامل.

أما الجانب الثاني والذي يمكن أن يستنتجه أي متابع لحركة السوق العراقية وهي سوق استهلاكية بنسبة عالية جدا وستظل استهلاكية لسنوات عديدة قادمة بحكم عملية الشراء المستمرة من قبل المواطن العراقي للكثير من البضائع التي يحتاجها في حياته اليومية، والشيء الملموس بأن روح التنافس ما بين المنتج العراقي والأجنبي غير متكافئة حيث إن البضائع المستوردة من قبل التاجر العراقي أرخص من السلعة المحلية الصنع بسبب عدم وجود تعرفة كمركية على المستورد استناداً لأمر بريمر رقم ٥٤ الذي جعل الحدود العراقية مفتوحة على مصراعيها أمام السلع الأجنبية والذي قاد الى حالة الإغراق السلعي الذي يعني ببساطة إن السلعة تباع في العراق بسعر اقل من سعرها في بلد المنشأ بسبب كثرة الكمية المنتجة ووجود السوق القادر على استيعابها وتصريفها بسرعة، والجانب الآخر والمهم جدا هو أن القطاع الخاص لا يمتلك إمكانات إنتاجية كبيرة وهو بحاجة لدعم الدولة في المرحلة الحالية بغية مواكبة المكننة الحديثة وخطوط الإنتاج السريعة، وهذا ترك آثاره السلبية في توقف إنتاج الكثير من المنتجات المحلية الصناعية وحتى الزراعية منها وخاصة ما يتعلق بالدواجن وبيض المائدة وغيرها، الأمر الذي أفقد المنتج العراقي الميزة التنافسية مع منتجات الدول الأخرى.

الجانب الثالث ويتمثل بتآكل رأس المال المحلي عبر توقف العمل لفترة طويلة مما سلب من رأس المال نسبة عالية جدا لتوفير الأمن والحماية من جهة ومن جهة ثانية تحديث المكائن وتطويرها، يضاف إلى ذلك أجور العمل نفسها التي ارتفعت بالتوازي مع ارتفاع رواتب الموظفين في الدولة.

لهذا نجد أن الكثير من الصناعيين العراقيين استثمروا أموالهم في التجارة بدل الصناعة بغية تحقيق مكاسب مضمونة وعدم الرغبة بالمغامرة بالإنتاج الصناعي الذين لا تحمد عواقبه.

لهذا نجد أن الحلول يجب أن تكون واقعية وتتمثل بانجاز حزمة من القوانين والتشريعات الاقتصادية الداعمة للقطاع الخاص وفي مقدمتها دعم هذا القطاع مصرفيا عبر قروض طويلة الأمد وفق شروط وضوابط في مقدمتها إدامة عمل المعامل العراقية ورقابة إنتاجها بما يؤمن عودتها للسوق المحلية حتى وإن تطلّب ذلك اتخاذ إجراءات ضريبية على سلع معينة قادمة من الخارج بإمكان تصنيعها في البلد ومن قبل القطاع الخاص العراقي من أجل منحه فرصة لتنشيط دوره وجذب الأيدي العاملة وامتصاص البطالة.

ألمانيا مترددة في توسيع صندوق الإنقاذ الأوروبي

ترجمة/ فريد الحبوب

على الرغم من تزايد الضغوط لاتخاذ تدابير جديدة لرسم خط تحت أزمة الديون، تحركت ألمانيا الأسبوع الماضي لإنهاء النقاش بشأن زيادة تبلغ ٧٥٠مليار يورو لصندوق الإنقاذ، أو خطوة أكثر راديكالية في إصدار سندات مشتركة لمنطقة اليورو.

وزراء من دول منطقة اليورو الست عشرة التقوا في بروكسل، وقللت المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل التكهنات بشأن زيادة قيمة الصندوق الذي يبلغ الآن ٩٩٧ مليار دولار، والآن بات يستخدم من قبل أيرلندا. وذكرت السيدة ميركل في برلين بعد محادثات مع رئيس الوزراء البولندي دونالد توسك بلومبرج نيوز"أنا لا أرى حاجة لتوسيع الصندوق في الوقت الراهن".

جاء تعليقاتها على خلفية أزمة الديون الأوروبية التي أظهرت إشارات تذكر بتراجعها. خفضت وكالة موديز، وكالة التصنيف الائتماني يوم الاثنين من قبل اثنين من السندات الحكومية التي تصدرها المجر، التي هي خارج منطقة اليورو. وفي غضون ذلك، ارتفعت السندات الاسبانية والايطالية، كما رفضت السيدة ميركل مكالمة هاتفية منفصلة من لوكسمبورغ وايطاليا لإنشاء منطقة اليورو المشتركة السندات.

وقالت ان مثل هذا التحرك سيكون غير مسموح به بموجب معاهدة الاتحاد الأوروبي .وذكرت في إشارة الى مسؤولين ألمان خلق إمكانية قانونية لإصدار سندات منطقة اليورو، الذي يتطلب إعادة صياغة جوهرية لمعاهدة الاتحاد الأوروبي، ومعظم البلدان ما تكون غير راغبة في القيام بذلك لأنها قد تتطلب الاستفتاءات في العديد من البلدان حيث أنها تفتقر إلى ما يكفي من الدعم.

يبدو أن هناك عدم وجود علامة توافق في الآراء اللازمة لسبق الأسواق واستعادة الثقة، حيث حاول الزعماء الأوروبيون ولأسابيع النجاح في توفير الثقة الا انهم فشلوا في استعادة الهدوء وتوفير الاطمئنان في الأسواق.

في حين أن أولي رين، المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية والنقدية، قال ان الاجتماعات في بروكسل ستشمل مناقشة تعميق صندوق الإنقاذ وتقويته، فيما قالت السيدة ميركل انها لا تؤيد زيادة فورية لصندوق الإنقاذ الأوروبي.

وكان من المقرر للمدير العام لصندوق النقد الدولي، دومينيك شتراوس، حضور الاجتماع. وذكر دبلوماسيون أوروبيون بشكل خاص أن هناك جدلا في الأيام الأخيرة حول ما اذا كانت زيادة الصندوق توضح إمكانية أن يدافع عن اقتصاد كبير مثل إسبانيا، إذا لزم الأمر. لكن الكثيرين يعتقدون أن المزاج العام في ألمانيا يجعل مثل هذا التحرك مستحيلاً سياسياً بالنسبة للمستشارة ميركل، ما لم يقدم على أنها محاولة أخيرة لإنقاذ اليورو.

قال المسؤول الأوروبي الذي لم يكن مخولا بالتحدث علنا. "انها آلية الملاذ الأخير، ولا يزال لدينا ما يكفي من المال للبرتغال، إذا لزم الأمر، وإسبانيا لا يدعوا وضعها الى القلق الكبير لأنها ليست في مرحلة الغرق. ومن غير المعروف ما إذا كانت هذه القضايا سترسل إشارات صحيحة للسوق. التي قد يساء فهمها على أنها توحي بأن هناك المزيد من الصعوبات والأزمات في المستقبل".

ألمانيا، التي تعتبر واحدة من القوة الدافعة وراء التكامل الأوروبي، الآن عليها استرضاء الرأي العام، الذي هو معاد علناً إلى التدابير التي يمكن أن تتطلب من ألمانيا التقاط أكثر من فاتورة للاقتصادات الضعيفة، وكانت الستراتيجية الأخيرة لحكومة ميركل هي إنشاء هيكلية للتعامل مع أزمة الديون بعد ٢٠١٣، عندما تنتهي آلية الإنقاذ الحالية.

بإصرار حملة السندات في مواجهة الخسائر المحتملة في الأزمات بعد ٢٠١٣، ألمانيا تعتقد أن الأسواق سوف تقيم مدى الخطورة من السندات الصادرة عن الاقتصادات الأضعف، وبالتالي الضغط عليهم لتحسين مواردهم المالية العامة،يحتذون على نحو فعال نموذج اقتصاد ألمانيا.

منذ وقت طويل فكرة منطقة يورو مشتركة السندات التي تفضلها لوكسمبورغ وبلجيكا، أكبر أنصار التكامل الأوروبي. كانت قد أيدها وزير المالية الايطالي جوليو تريمونتي حيث صرح بذلك في مقال مشترك في صحيفة فاينانشال تايمز مع جان كلود جونكر من لوكسمبورغ، رئيس مجموعة وزراء منطقة اليورو.

كما فوجئ دبلوماسيون في تكتيكات السيد جونكر، لأن إصدار الاقتراح دون دعم من ألمانيا أو فرنسا يحد من إمكانية النجاح، حتى لو وافق وزراء لدراسة الآفاق على المدى الطويل.

وحين سئل مسؤول أوروبي فيما إذا كان هذا هو نوع من النقاش المطلوب أن يكون عندما تكون الأسواق في مزاج عصبي غير معقول؟ أجاب "بلا".

سعى وزير المالية الألماني، وولفغانغ شويبله، إلى أدنى التكهنات حول التدابير الجديدة، وأضاف "إننا لا يمكن ان تكون لدينا مناقشة جديدة كل أسبوع،" قال "اللازم قد قُرر".

عن/ صحيفة الديلي تلغراف

البنك الدولي يعتمد برنامجاً لتجديد الطاقة في روسيا بقيمة 165 مليون دولار

ترجمة/ سيف فاضل

أعلن البنك الدولي عن بدء برنامج تأسيسي بعدة ملايين من الدولارات للاستشارات والاستثمار في مجال الطاقة المتجددة في روسيا وينبغي ان يطلق العنان لـ"تسونامي" من مشاريع إضافية وتمويل، وان البرنامج الروسي هذا هو برنامج تجريبي من قبل مؤسسة البنك الدولي للتمويل الدولية، إن كل من مرفق البيئة العالمية ووكالة الطاقة الروسية ستعمل مع الحكومة من اجل وضع إطار تنظيمي لمساعدة مشاريع الطاقة المتجددة وتوسيع فرص الحصول على التمويل وإدخال الأموال بشكل مباشر في المشاريع الخاصة.

وقال مدير مؤسسة التمويل الدولية لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى سنيزانا ستولكوفتج في مؤتمر صحفي في موسكو: إن هذا المشروع يعتبر الأول من نوعه وليس من باب الصدفة قد تم اختيار دولة روسيا، لأن لديها إمكانات هائلة قابلة للتجديد.

وأضاف أن البيئة العالمية تنفق ١٠ ملايين دولار على "المساعدة التقنية" وذلك لوضع إطار من التشريعات والحوافز على مدى السنوات الخمس المقبلة، وفي الجانب الآخر فقد رصدت مؤسسة التمويل الدولية مبلغ ١٥٠ مليون دولار وذلك للاستثمار المباشر في مصادر الطاقة المتجددة، ويتوقع ان يكون هنالك خمسة ملايين دولار أخرى من البنك الأوروبي للتعمير والتنمية.

الى ذلك قال مدير برنامج مؤسسة التمويل الدولية باتريك وليمز: طموحنا هو الاستثمار في نحو ثلاثين مشروعا على مدى السنوات الخمسة المقبلة. ومن المتوقع ان تذهب معظم الاستثمارات الى الرياح والكتلة الحيوية لتوليد الطاقة.

وأضاف وليمز: إن الاستثمار في الكتلة الحيوية من المتوقع أن تتركز في جنوب البلاد ومزارع الرياح في كل من الجنوب والشمال الشرقي.

ولا يستطيع وليمز تحديد أي من المناطق المستفيدة في الاستثمارات.

ويشار إلى أن مؤسسة التمويل الدولية وقعت على مذكرة تفاهم مع "RusHydro" مؤخراً، حيث سيكون لها "RusHydro" احتكار الاستثمار في مشاريع جديدة داخل وخارج روسيا، وقد رحبت "Green groups" في التركيز على المساعدة التقنية، مؤكدة إن تحسين التشريعات قائمة والتي هي ضعيفة وغامضة بحد ذاتها وخلق نظام من الحوافز يمكنه من إطلاق العنان الروسي في مجال الطاقة المتجددة.

إلى ذلك أشار رئيس وحدة "Greanpeace" روسيا فلاديمير كبروف الى أن التمويل موجود والتكنولوجيا موجودة أيضاً من خلال شركات الطاقة الكبرى مثل "RusHydro" وشركة "لوك اويل" والجميع لديهم مشاريع قابلة للتجديد وان الشيء الوحيد الذي يوقف مصادر الطاقة المتجددة من إقلاعها وبطريقة كبيرة هي التشريعات الروسية.

من جهة أخرى قال "وليمز": سيعقب إنشاء مثل هذا الإطار "تسونامي" وغيرها والتي سيكون لها تأثير بيئي أوسع.

ويتوقع ان يكون برنامج مدته خمس سنوات لتثبيت ٢٠٥ ميغاوات من قدرة توليد الطاقة المتجددة وخفض انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري بنسبة خمسة ملايين طن سنوياً، وتعد روسيا رابع أكبر منتج للغازات المسببة للاحتباس الحراري في العالم، فهي تولد حاليا أكثر من ٢٢٠ ميغاوات من الكهرباء و٦٨ منها، أي من النفط والغاز الطبيعي أو الفحم واقل من واحد بالمئة من مصادر الطاقة المتجددة.

إن الطاقة الستراتيجية التي وضعت من قبل الحكومة حتى عام ٢٠٢٠ يتوقع أن تزيد إلى معدل ٤,٥ في المئة وذلك بحلول عام ٢٠٢٠، وأضاف "وليمز" في حديثه قائلاً: نحن نعتقد أن الحصة قد تصل إلى ٧,٥ في المئة من الطاقة وذلك بحلول عام ٢٠٣٠.

عن/ صحيفة موسكو تايمز

الاقتصادي | العدد (1988) السنة الثامنة - الثلاثاء (14) كانون الاول 2010

سـوق الـوظـائـف الأمـريـكـيـة

ترجمة/ فريد سلمان الحبوب

بعد عدة أشهر من التحسن والتفاؤل بنمو واستقرار لأكبر اقتصاديات العالم، تباطأ التوظيف في الشركات إلى حد كبير، وهو تطور من المؤكد يدفع إلى تكثيف النقاش حول ما يمكن وما ينبغي القيام به لإشعال الاقتصاد.

معدل البطالة في أمريكا ارتفع بشكل غير متوقع في الشهر الماضي الذي يستند إلى مسح منفصل من الأسر، إلى ٩,٨ في المئة في نوفمبر/ تشرين الثاني. وكان هذا أعلى معدل للبطالة منذ نيسان/ ابريل وحتى من ٩,٦ في المئة في أكتوبر. موجها ضربة شديدة إلى التفاؤل المتصور في أن الانتعاش في أكبر اقتصاديات العالم قد عثر على بعض الزخم.

الزيادة في معدل البطالة ستفعل شيئا قليلاً من أجل راحة المستهلكين في الولايات المتحدة، التي سيساعد إنفاقها في تقوية الاقتصاد العالمي.

كما تلقي آخر اللقطات من سوق العمل بظلالها على ما كان من إشراق في استقرار الاقتصاد. وفي الأسابيع الأخيرة، حيث انخفض متوسط عدد الأشخاص الذين يتقدمون بطلبات للحصول على إعانات البطالة عموما. وتصدرت مبيعات المنازل المعلقة التوقعات في أكتوبر، في حين أن مبيعات بالتجزئة الشهر الماضي أرسلت واحدة من أكبر الزيادات منذ سنوات.

وقال أوستن كالسبي، رئيس المجلس الرئيس للمستشارين الاقتصاديين، "وهذا يؤكد أن الانتعاش لا يزال هشا." بالإضافة إلى الضغط من أجل تمديد إعانات البطالة، ودعا الى استمرار ما يعرف بتخفيضات بوش الضريبية للطبقة الوسطى فضلا عن مجموعة من المقترحات التي يشير لها البيت الأبيض الآن بخفض ضرائب أوباما

خلق اقتصاد الولايات المتحدة بوجه عام ٣٩٠٠٠ ألف وظيفة في تشرين الثاني/ نوفمبر فيما أظهر التقرير الذي شوهد على نطاق واسع من وزارة العمل، خجولة كبيرة حين توقع الاقتصاديون من وول ستريت بتوفير أكثر من ١٥٠٠٠٠ ألف وضيفة.

وضرب التقرير، الذي جاء بعد سلسلة من علامات مشجعة بدرجة كبيرة على مدى الشهرين الماضيين.

المعنويات في سوق الأسهم وأدى إلى ارتفاع في أسعار السندات الحكومية. وأنهى مؤشر فاينانشال تايمز أمس بانخفاض ٠,٤ بالمئة في ٥٧٤٥، في حين أن مؤشر داو جونز وستاندرد اند بورز ٥٠٠ أي كلاهما انخفض حوالي س ٠,١ بالمئة في التعاملات المبكرة بعد الظهر.

وقال نيل دوتا، الخبير الاقتصادي في بنك اوف أمريكا ميريل لينش "هذا هو في أساسه تقرير ضعيف ونعتقد ان معدل البطالة سيتصاعد نحو الأعلى قبل أن يذهب أقل من ذلك."

في حين أن أصحاب الأعمال الخاصة استأجرت ٥٠٠٠٠ ألف عامل،إلاّ انهُ كان أيضا أقل من ١٦٠،٠٠٠ عقدة من قبل المحللين، وهو رقم ليس بما يكفي لخفض معدل البطالة في مجموعة العمل التي شهدت انضمام ٩٠٠٠٠٠ ألف شخص حتى الآن لهذا العام. الضعف في العمل امتد عبر الصناعات، مع مبيعات التجزئة التي خفضت ٢٨٠٠٠ ألف وظيفة، كما فقدت الصناعة التحويلية ١٣٠٠٠ ألف وظيفة، وشركات البناء والعمل تخلت عن ٥٠٠٠ آلاف شخص.

فشل الانتعاش جعل هناك تأثيراً في معدل البطالة والذي كلف الرئيس أوباما والديمقراطيين في الانتخابات التي جرت الشهر الماضي في الكونغرس وأفقدهم الكثير من الدعم، ودفعت أيضا المجلس الاحتياطي الاتحادي للشروع في الجولة الثانية المثيرة للجدل للتخفيف الكمي ليصل إلى ٦٠٠ مليار.

وقال بن برنا نكي رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الشهر الماضي ان المستوى الحالي للبطالة "غير مقبول" وليس شيئا ينبغي ان يتسامح معه مجتمع الولايات المتحدة.

وقال بول دلس: "في العموم، إن البيانات تؤيد بقوة رأينا منذ فترة طويلة أن معدل البطالة سيظل في ٩,٥ بالمئة أو أعلاه للحصول على ما لا يقل عن العامين المقبلين وأن الناتج المحلي الإجمالي لن ينمو بأكثر من ٢ بالمئة".

وارتفع عدد الأشخاص المتعاقدين على أساس مؤقت من قبل ٣٩٥٠٠، مما يؤكد أن الشركات تفضل التحوط لرهاناتهم كدوامات شكوك وعدم اليقين حول ما إذا كانت الضرائب سوف ترتفع من واحد يناير/ كانون الثاني.وذكر السيد توتا "العمال المؤقتة هي أيضا أسهل لإطلاق النار ومازال هناك ما يتدلى من الشرف من عدم اليقين".

معطيات البيع بالتجزئة في البلاد وقطاعات الصناعات التحويلية أظهرت علامات تعزيزية في الأسابيع الأخيرة، وحذر آخرون أنه من السابق لأوانه استخلاص استنتاجات قاطعة من تقرير واحد فقط.

وكان باعة التجزئة قد ذكروا إنهم حققوا مبيعات قوية خلال عيد الشكر في نهاية الأسبوع الماضي، وكانت بداية لفترة حرجة من إنفاق المستهلكين. في حين أن تقريراً منفصلاً اليوم من معهد إدارة التوريدات أظهر أن قطاع الخدمات الأمريكي نما بمعدل أسرع وتيرة في ستة أشهر في نوفمبر/ تشرين الثاني.

وقال نايجل غولت، الاقتصادي في الولايات المتحدة رئيس جلوبال انسايت انه يشتبه في أن تقريرا من وزارة العمل هو "في الجانب السلبي-- ولكنه يؤكد أن الانتعاش لا يزال تدريجيا".

عن: ديلي تلغراف

الإكوادور.. والزراعة الإنتاجية داخل المدن

ترجمة/ عادل العامل

إن إشغال أعالي سقوف مباني المدينة بحدائق الخضراوات أو عمليات تربية الفراخ الصغيرة هو أحد الأمور التي تقوم بها سلطات المدينة في العاصمة الإكوادورية كويتو من أجل مكافحة الفقر وصيانة الأمن الغذائي، كما جاء في هذا المقال الذي كتبته نوريا سيغورا. وقد بدأت هذه المبادرة في عام 2002، وأصبح بإمكان الناس المنخفضي الدخل هناك بالتالي زراعة الخضراوات وغيرها من النباتات الغذائية أو التعاون مع الجيران لإنشاء حدائق مشتركة، كما قالت منسقة الزراعة التشاركية المدينية، أو الأغروبار Agrupar، أليكساندرا رودريغيز.

ولقد نما وكبر المشروع، وفي عام ٢٠٠٥ أصبح في أيدي وكالة تنمية بلدية، تُعرف بـ (كونكويتو)، التي تدفع باتجاه خلق منتجات مدينيات أصغر يقمن ببيع ما يزرعن من محاصيل غذائية. وتقول رودريغيز "إن الفكرة من وراء ذلك هي إيجاد أعمال، بالإضافة إلى تحسين المداخيل والنشاط الانتاجي للمزارعين والمزارعات الصغيرات بحيث لا يعودون يعتمدون على إعانة من الحكومة".

وهذا المشروع موجّه أساساً إلى الأمهات العازبات، والأشخاص المعاقين، وكبار السن، والشباب العاطلين، والكحوليين والمتوحّدين، الذين تقوم كونكويتو بمساعدتهم بالمعونة التقنية، والتدريب، والقروض المصغّرة.

إن كونكويتو تمارس ما تبشّر به، في مقرها أسفل المدينة- وهو معمل مصاريع نوافذ قديم- ومساحته ٥٠٠ هكتار حيث يقوم المتخرجون والمتخرجات من دوراته التعليمية بغرس نباتات الخضراوات المنوَّعة، بما في ذلك الطماطم، والخس، والقرنبيط. "وهذه الحديقة نفسها خير تجسيد لما تكون عليه الزراعة المدينية. فنحن ما نزال نعثر على الآجر والحجارة تحت التربة"، كما علّقت رودريغيز.

وقالت متخرجة من ورشة الحديقة، عايدة برويو، إن الدورة مصمَّمة لمساعدة الناس، "على ممارسة الزراعة العضوية من دون استخدام مواد كيميائية أو أشياء مصطنعة وذلك لإنتاج محاصيل سليمة صحياً".

وهكذا فحتى الآن في هذه السنة، اجتاز حوالي ألفي شخص صفوف كونكويتو التعليمية، وهم يُدرَّبون أيضاً على صنع المربيات وحلويات الجيلاتين أو الكعك المحلّى، بل وعلى تربية الدواجن فوق سقوف منازلهم.

وتقوم عايدة، وديانا دوران، وهي طالبة أخرى، ببيع منتجاتهما من البيت أو في سوق المزارعين، الذي تعرضان فيه أيضاً المربى، وأنواع الفاكهة، والفاصوليا أو اللوبيا أو الفول المملّح. وقد تعلمت دوران كيف تزرع الأغذية في البيت لتوفير وجبات سليمة صحياً لأسرتها لأن المنتجات التي يشتريها الواحد في السوق تكون ملوّثة في العادة، كما ترى. وقالت رودريغيز إن الشخص الذي يريد أن يتعلم شيئاً عن هذا النشاط يحتاج لاستثمار أولي لـ ١٠٠ دولار في السنة من أجل البذور والسماد، وهو مبلغ يمكن للمرء أن يسترده على الفور تقريباً.

ووفقاً للأرقام المسجلة لدى كونكويتو، فإن منتجاً أو منتجة صغيرة يمكنه، في شهر واحد، أن يدخر ٣٥ دولاراً باستهلاكه ما يزرع، ويكسب ٦٥ دولاراً من المنتجات التي يبيعها. "وبهذه الطريقة، يحصل الواحد لنفسه على وضع آمن بيديه هو"، كما أكّدت رودريغيز، التي أضافت أن أحد الأهداف الأخرى للمشروع هو تحسين عادات الأكل. "فاستناداً إلى منظمة الصحة العالمية، يجب على الواحد أن يستهلك، في كل يوم، ٤٦٠ غراماً من الفاكهة والخضراوات، وهم في الإكوادور لا يأكلون حتى ١٠٠ غرام من ذلك"، كما قالت.

وهناك العديد من الفوائد الأخرى للزراعة المدينية، كما قالت رودريغيز، وأحدها أنها تشجع على قيام إدارة بيئية أفضل لأنها تزيد من التنوع الحيوي داخل المدينة، وبذلك تضمن أن لا يكون كل شيء هناك إسفلتاً فقط!

ويمكن القول إن إنتاج مزارعي المدينة آخذ بالتزايد تدريجياً وهم الآن لا يبيعون منتجاتهم في أسواق الأغذية أو لجيرانهم فقط بل وللمطاعم ومحال السوبرماركت أيضاً.

وكما أكّدت رودريغيز، "فإنهم أصبحوا قادرين على خلق أصناف محلية متميزة بجهودهم وهويتهم الخاصة وبكونهم يبيعون منتجات زراعية عضوية لا تدخل فيها المواد الكيميائية والأشياء الاصطناعية".

لقد أرادت العاصمة كويتو أن تُنشئ حدائق مدينية من هذا النوع كبديل للطرق المصنّعة الحالية للحياة في المدينة الكبيرة، وتريد سلطات العاصمة الآن أن توسّع هذه المبادرة إلى مدن أخرى في مختلف أنحاء البلاد.

عن/ EFE

الولايات المتحدة: معدل البطالة يقفز إلى 9,8 لشهر تشرين الثاني الماضي

ترجمة: سيف فاضل

ذكر المكتب الأمريكي لإحصاءات العمل أن معدل البطالة قد ارتفع إلى نسبة ٩،٨ ٪ في المئة لشهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي مع نمو قليل في الوظائف ذات جدول للرواتب، أن هذه القفزة هي مؤشر آخر على الضعف في الانتعاش الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية. ان هذا التقرير الشهري قد انطلق وفقا لتوقعات الاقتصاديين الأمريكيين، ويشار إلى أن كثيراً من هؤلاء الاقتصاديين كانوا قد تنبّأوا بأن نمو فرص العمل سيكون أكثر قوة وأكثر ايجابية، وعلى العكس من ذلك فان الوظائف غير الزراعية قد ارتفعت بنسبة ١٧٢,٠٠٠ في شهر أكتوبر/ تشرين الأول يأتي ذلك طبقا إلى التقرير أي أنها ارتفعت بنسبة ٣٩,٠٠٠ وظيفة فقط في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، إن هذه الأخبار أدت إلى خفض بعض التفاؤل الذي قد تم بناؤه يأتي ذلك بسبب بعض المؤشرات الايجابية الأخرى التي حدثت مؤخرا في الاقتصاد كبيع المنازل والتي قفزت بنسبة ١٠ ٪ في المئة والتي أثارت بعض الاستغراب بالإضافة الى ارتفاع المبيعات

لصناعة السيارات الأمريكية وكانت نسبة المبيعات بشكل أفضل بكثير أيضا بالنسبة إلى العديد من مبيعات تجار التجزئة وكانت أفضل من المتوقع في الشهر الماضي.

ومع ذلك، فان تقرير البطالة وصف الاقتصاد بأنه كان متعثرا وضعيفا حتى في قدرته على إضافة الوظائف، يشار إلى أن مجال الرعاية الصحية هو الجزء الأكبر في عرض الوظائف وتشير النتائج إلى أن معدل البطالة بين البالغين في التعليم الثانوي هو اقل بنسبة ضعفين إلى ثلاثة أضعاف بالنسبة للعمال الذين هم حاملون درجة البكالوريوس[TH٣].

إن التباطؤ في نمو الوظائف هذا يوحي إلى الاحتياج لأكثر من عام من اجل خفض معدل البطالة وتتراجع إلى المستويات العادية نسبيا، ويشير التقرير إلى أنه لا يزال أكثر من ١٥ مليون شخص مازالوا عاطلين عن العمل، ويقول "غاري بروكينغز" كبير أعضاء لمكتب الإحصاءات: لقد كان درس العام الماضي هو الانقسام المتزايد بين العاطلين عن العمل وأولئك الذين تمكنوا من التشبث وان نسبة الكسب الأسبوعي للعمال الموظفين قد ازدادت بنسبة ٢,٣ ٪ في المئة مضيفا إلى أن هذه النسبة جيدة جدا حتى بمقاييس ما بعد الحرب.

تقدر إدارة الضمان الاجتماعي أن الولايات المتحدة الأمريكية ستضطر إلى إضافة ما لا يقل عن ٢٠٠,٠٠٠ وظيفة في الشهر الواحد من اجل المحاولة لتخفيض معدل البطالة إلى الأقل من ٨ ٪ في المئة وذلك بحلول عام ٢٠١٢ على افتراض أن نسبة الأشخاص الذين ينضمون إلى القوى العاملة لا يزال ثابتا.

ويشار إلى أن رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين "اوستن جولسبي" قد ربط تقارير الوظائف هذه إلى التخفيضات الضريبية في عهد بوش والتأمين ضد البطالة حيث قال: إن أرقام اليوم تؤكد على أهمية توسيع التخفيضات الضريبية للطبقة المتوسطة والتأمين ضد البطالة لأولئك الأمريكيين الذين فقدوا وظائفهم والفشل في ذلك سيعرض مئات الآلاف للخطر من فرص العمل الإضافية وترك الملايين من الأمريكيين دون عمل، الى ذلك فقد عمل المشرعون الديمقراطيون على تمديد التأمين ضد البطالة في عام ٢٠١١ إلا أن الجمهوريين يطالبون بخفض الأنفاق وذلك من اجل تعويض التكاليف دون موافقة الكونغرس.

جدير بالذكر، تعتبر نسبة البطالة الأخيرة والبالغة ٩،٨ ٪ هي الأعلى منذ شهر نيسان/ ابريل، وأضاف "اوستن" من الواضح أن هذا التقرير مخيب للآمال وان الانتعاش لا يزال هشا ونحن نشجع باستمرار التخفيضات الضريبية التي من شأنها أن تحسن الوضع كثيرا.

ان ضعف أرقام الوظائف لشهر نوفمبر سيغذي النقاش المحتدم بشأن ما إذا كان على الحكومة أن تسعى إلى الحد من العجز بقوة ا وان تكون على استعداد من اجل الإنفاق أكثر حتى يعود الاقتصاد إلى صحة أفضل.

عن: صحيفة الواشنطن بوست

الاقتصادي | العدد (1988)السنة الثامنة -الثلاثاء (14) كانون الاول 2010

المرصد الاقتصادي

الأدوية والعقاقير الطبية.. هيمنة الطابع التجاري وتراجع الجودة ومخاطر الاستعمال

بغداد/ علي الكاتب

شهدت الأعوام الماضية متغيرات عديدة حدثت في قطاع الصناعات الدوائية واستيراد العقاقير والأدوية من الخارج والذي يختلف كثيرا عن بقية الصناعات والسلع المستوردة بكونها مادة قد يكون لها تأثير سريع في حياة الإنسان وصحته، من حيث سرعة التلف والتفاعل الكيميائي ومخاطر الاستعمال في حال تعرضها لعوامل جوية معينة وغيرها، الى جانب التأثيرات الاقتصادية على الأسواق المحلية في إغراق السوق بأنواع شتى من الأدوية والعقاقير التي من الممكن ان تصنع محليا وبمواصفات تفوق المستورد، وهذا الحال ينطبق على الكثير من الأصناف والأنواع لأدوية تدخل ضمن الوصفات التي ينصح بتناولها من هم بحاجة لها للشفاء .

وقال الدكتور الصيدلاني عماد فؤاد في مستشفى الطفل المركزي ان من الأمور المهمة الواجب إتباعها من الأجهزة المختصة في وزارة الصحة هي استيراد الأدوية والعقاقير الطبية التي من غير الممكن تصنيعها في العراق حاليا من الشركات الرصينة والمعروفة عالميا بجودة منتجاتها، وذلك نظراً لوجود شحة كبيرة في الدواء والعلاجات وغيرها من المستلزمات الطبية الأخرى، على ان تكون تلك الصفقات موقعة ضمن عقود أصولية بين الدولة او القطاع الخاص ولا بأس ان تشرف وزارة الصحة على العقود الموقعة من قبل شركات القطاع الخاص وذلك لضمان جودة الأدوية المستوردة وخضوعها للمواصفات الطبية والعلمية قبل ان تدخل الحدود العراقية لتخضع مرة أخرى للفحص المختبري والبكتريولوجي لضمان صلاحيتها وهو أمر منطقي لسرعة تلف الأدوية وتعرضها لعوامل كيميائية قد تسهم في انعدام مفعولها او تفاعلها كيميائيا وغير ذلك.

وأضاف: على الأجهزة المختصة في وزارة الصحة إعادة العمل بنظام الحصص الدوائية الذي كان معمولا به في السابق بين الصيدليات والمذاخر الأهلية وإيجاد انسيابية مناسبة وآلية عادلة للتوزيع المنظم بين الصيدليات، وذلك لضمان حصول المرضى على الدواء في كل مكان وزمان من دون ان يكلفه ذلك العناء الكبير والمشقة وإنفاق مبالغ طائلة،مع ضرورة وجود التنسيق الكامل مع الأجهزة المختصة تلك لضمان انسيابية تك الأدوية ونشر الثقافة الصحية بين أصحاب المذاخر ذاتهم.

فيما قال الخبير الصناعي محمد مال الله عضو مجلس ادارة شركة النور لصناعة الأدوية: ان قطاع الأدوية والعقاقير الطبية عانى في العراق كثيرا بسبب الظروف السابقة من الحروب والعقوبات الاقتصادية، بل كان الأكثر تضرراً من بين القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك يرجع لكونه قطاع يعتمد توفر شروط صحية متكاملة لضمان بقاء جودته واستعماله وهذا لا ينطبق كثيرا على بقية القطاعات الأخرى التي تتأثر بشكل متفاوت.

وتابع حديثه قائلاً: ان متغيرات كثيرة شهدها هذا القطاع أثرت بشكل ايجابي فيه أسهمت فيها عوامل متعددة داخلية وخارجية،لتظهر بعد ذلك مصطلحات لم تكن معروفة او متداولة سابقا منها: الأمن الدوائي والذي يعد في الوقت الحاضر ضرورة من ضرورات الحياة الكريمة للمواطن العراقي، ومن هنا كثر الحديث عن الحاجة الى توفير الأمن الدوائي الذي لن يتحقق الا بتحقيق تنمية شاملة لقطاع الدواء في العراق وذلك عبر تنمية وتطوير قطاع الصناعات الدوائية المحلي وتشجيع إسهام القطاع الخاص الى جانب القطاع الحكومي العام في هذا المجال من اجل تطوير الصناعة الدوائية في العراق والتي تعد سباقة ومتطورة مقارنة بغيرها في الدول المجاورة،والمحاولة في تنويع الصناعة الدوائية المحلية، إذ ان الصناعة العراقية غالباً ما تعرف بإنتاج مفردات معينة من الدواء،والتحول هنا الى أفاق أوسع عبر الدخول في صناعات دوائية أخرى سبقتنا فيه الدول المتقدمة، خاصة المواد الكيميائية المتخصصة بالمواد الطبية وهو لن يتحقق إلا بزيادة الاطلاع والاحتكاك بتلك التجارب العالمية المتطورة وإرسال المتخصصين في دورات خارجية بغية الاطلاع على آخر المستجدات في عالم الصناعة الدوائية.

الدكتور خميس المحمدي من كلية الصيدلة في جامعة بغداد قال: ان صناعة الدواء والعقار الطبي تعد في الوقت الحاضر من أولويات الاقتصاد العالمي،ومن هنا يجب ان تكون لها الحصة الأكبر في دعم وتقدم الاقتصاد العراقي الذي عانى كثيرا من الظروف السياسية والاقتصادية التي ألمت ببلدنا، وبرغم تراجع الصناعة الدوائية المحلية بعد سقوط النظام لظروف لا تخفى على احد وسطوة المنتج المستورد الذي بتنا لا نعرف مصدر وصلاحية الكثير من الأدوية التي افترشت لتباع على قارعة الطرق والأسواق بعيدا عن الأماكن المعروفة لبيعها والتعاطي بتجارتها في المذاخر والصيدليات الرصينة والمجازة.

وأضاف: ان تلك الظروف لم تثن من عزيمة العراقيين اذ انتفضت الصناعة الدوائية العراقية من جديد، وكمثال على ذلك مصنع أدوية سامراء الذي استمرت ملاكاته في العمل برغم الظروف الأمنية الصعبة واستطاع بعد تحسن الوضع الأمني من العودة بقوة الى أسواق الدواء المحلي بعد القيام بتطبيق النظام العالمي للتصنيع الدوائي الجيد (GMP) وإخضاع جميع مستلزمات الإنتاج الدوائي لطرق الفحص والتحليل المعتمدة دوليا وإخضاع المنتج الدوائي كذلك الى الرقابة الدقيقة وبأحدث أساليب السيطرة النوعية، وكذلك تشكيل قسم البحوث والتطوير والذي يعد مصدراً لتطوير الصناعة الدوائية والذي توجد فيه ملاكات علمية متخصصة تعمل على أجهزة متطورة،وقد أسهمت عدة عوامل في عودته الى مكانته الطبيعية منها ما يمتلكه من سمعة جيدة تراكمت من سنين عدة وتجربة غيره من الأنواع المستوردة التي لا تحمل ذات المواصفات مما جعل المواطن يفضل تناول أدوية سامراء وسط وجود أدوية مصنعة في دول الجوار وبأسعار ارخص.

الاقتصادي

التحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني : مصطفى جعفر | التنضيد الالكتروني : حيدر رعد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا - احمد عبد ربه | التصحيح اللغوي: محمد حنون

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون

اقتصاديات

البرنامج الاقتصادي.. مرة أخرى

■ عباس الغالبي

في وقت ينشغل الساسة هذه الأيام في صراع محتدم على تقاسم الوزارات، ومنها الاقتصادية بطبيعة الحال، فلم يدر في خلد أحد منهم مناقشة البرنامج الاقتصادي الحكومي المرتقب بنفس الحماسة التي تلقاها المواقع الوزارية .

ومثلما مرت الأعوام السبعة الماضية بعد التغيير عام ٢٠٠٣ من دون سياسة اقتصادية تعالج الاختلالات والمشكلات، ومن دون برنامج اقتصادي حكومي واضح المعالم لجميع الحكومات التي تعاقبت بعد عام ٢٠٠٣، فإن الذي نخشاه في حقيقة الأمر، ان تضع الحكومة الإصلاحات الاقتصادية وبرامج الاعمار والتنمية التي تخرج من رحم هذه الإصلاحات على الهامش في ظل الخلافات والمناكفات السياسية التي عادة ما تلقي بظلالها ليس على عمل الحكومة فحسب، بل على عمل البرلمان كسلطة تشريعية ورقابية تشرّع القوانين الاقتصادية وتراقب الأداء الوزاري للوزارات ذات الصبغة الاقتصادية، حيث نرى كثيراً من الكتل والائتلافات والقوى السياسية ولاسيما الرئيسية أطلقت العنان لشعارات براقة تندرج في إطار الخدمات والاعمار والإصلاح الهيكلي والمؤسسي والاقتصادي من ضمنه بل في مقدمته، لكن لا ندري هل انزوت وانحسرت تلك الشعارات بعد الانتخابات، وأصبح الشغل الشاغل في الوقت الحاضر سباق المكاسب والامتيازات البعيدة عن تلك الشعارات الرنانة .

> **من هنا فإن البرنامج المفترض ان تعلن عنه الحكومة يجب إعلانه على الملأ، لتعزيزه بالنقاش الجاد المتخصص، لا أن يوضع في الكواليس وفقاً للأهواء السياسية وتبادل المصالح، لان المهمة الأساسية والاهم للحكومة المرتقبة هي كيفية الاتيان ببرنامج حكومي اقتصادي قادر على تلبية المتطلبات وقبلها معالجة المشكلات، ما يتطلب جهازاً تنفيذياً كفوءاً ومتخصص لاسيما في الوزارات والمواقع الاقتصادية ينفذ هذا البرنامج بكفاءة أيضاً بعيد عن التأثيرات السياسية التي كشفت المرحلة المنصرمة لنا عن طغيان البعد السياسي على البعد الاقتصادي والأمني في الكثير من القضايا وبعضها غاية في الأهمية للمشهد الاقتصادي برمته،**

كنا في مقالات سابقة نوهنا عن طبيعة البرنامج الحكومي المرتقب، ودعونا الى ضرورة صياغة برنامج يلامس المشكلات الحقيقية ويضع العلاجات الناجعة لها، ويرسم خططاً قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى للقطاعات الاقتصادية كافة التي تعاني جميعها اختلالات واضحة للعيان تؤثر بطبيعة الحال الواحدة على الأخرى، حيث لا يمكن ان نغفل أي قطاع، الا انه في الوقت نفسه لابد من أولويات يضعها البرنامج الاقتصادي لقطاعات تعد هي المحرك الأساسي للقطاعات الأخرى كقطاع الطاقة بشقيه النفط والكهرباء، ثم يأتي بتقديرنا في المرتبة الثانية موضوع الاستثمار والسبل الكفيلة لتفعيله وتنشيطه وتسهيل الاجراءات والقوانين الجاذبة للمستثمرين، مع ضرورة وجود قطاع خاص محلي فاعل ومؤثر ويمتلك الريادة في القطاعات كافة، وتأتي القطاعات الأخرى تباعاً لان جميعها متلازمة وفي حالة تداخل، ما يجعل الخطط التي يفترض ان توضع شاملة وتكاملية .

ومن هنا فإن البرنامج المفترض ان تعلن عنه الحكومة يجب إعلانه على الملأ، لتعزيزه بالنقاش الجاد المتخصص، لا أن يوضع في الكواليس وفقاً للأهواء السياسية وتبادل المصالح، لان المهمة الأساسية والاهم للحكومة المرتقبة هي كيفية الاتيان ببرنامج حكومي اقتصادي قادر على تلبية المتطلبات وقبلها معالجة المشكلات، ما يتطلب جهازاً تنفيذياً كفوءاً ومتخصص لاسيما في الوزارات والمواقع الاقتصادية ينفذ هذا البرنامج بكفاءة أيضاً بعيد عن التأثيرات السياسية التي كشفت المرحلة المنصرمة لنا عن طغيان البعد السياسي على البعد الاقتصادي والأمني في الكثير من القضايا وبعضها غاية في الأهمية للمشهد الاقتصادي برمته، وعلى سبيل المثال قانون النفط والغاز الذي ظل يراوح لحد اللحظة في أروقة مجلس النواب والتجاذبات التي تحدث عادة في إقرار مشاريع الموازنة العامة السنوية للدولة والتي أقرت في غالب الأحيان ضمن صفقات سياسية معروفة لدى الجميع.

ومن هنا نرى إن البرنامج الاقتصادي ضرورة ملحة للحكومة وللدولة برمتها، حيث نرى ان تتجه القوى والتيارات والكتل السياسية الى بلورة هذا البرنامج على وفق رؤى تكمن بتحديد المشكلات الحقيقية أولاً ومن ثم وضع العلاجات واختيار الكفاءات الإدارية لتنفيذ البرنامج .

abbas.abbas80@yahoo.com